الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبين:

- دفاف سليم

- بلعباسي بولنوار

تحت إشراف الأستاذ:

- طيبي حمزة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
بوخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	رئيسا
طيبي حمـزة	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
قدوري نور الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

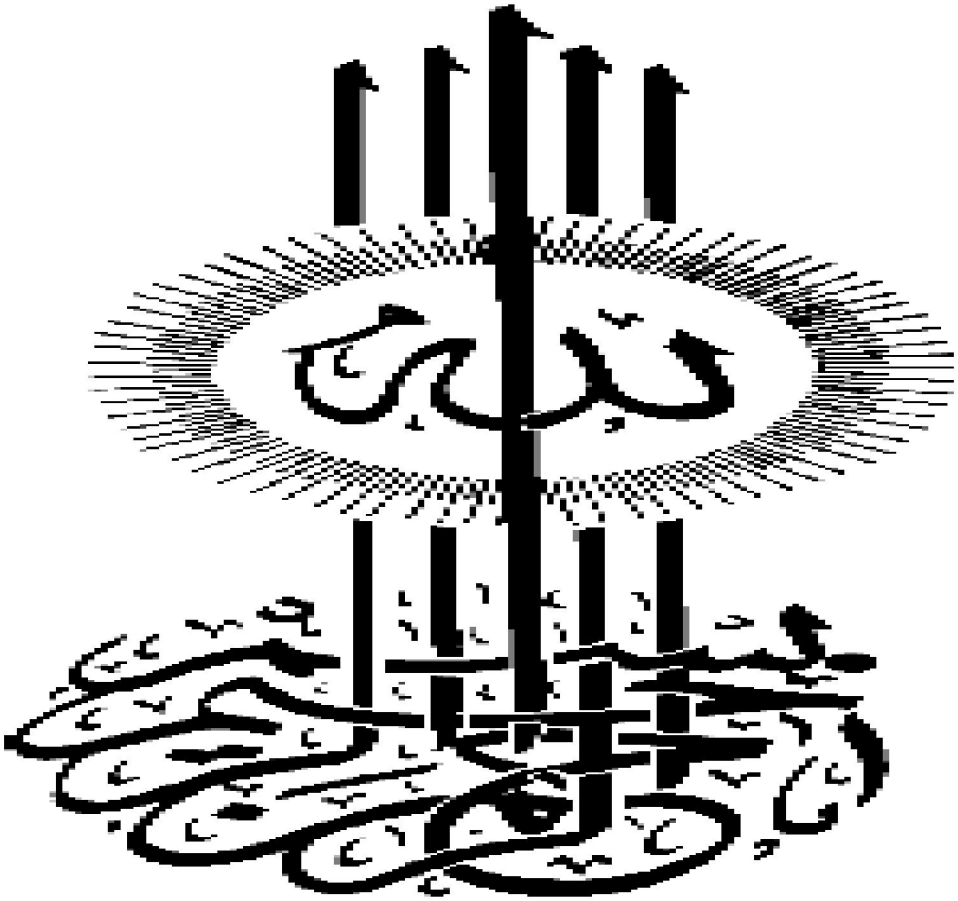

الشكر

نشكر الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم إفضاله، إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيد عطاياه.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

ومن منطلق قول الرسول صلى الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله " .

كما يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا المحترم: "طيبي حمزة " الذي أشرف على هذا العمل وكان موجها ومقوما له حتى يخرج على هذه الصورة، فله جزيل الشكر.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى طالب العلم والمثابر والخلوق "حمزة خلافي" وكل من علمنا حرفا ولم يبخل عنا سواء في الحياة الجامعية أو في الحياة اليومية.

كما لا ننسى أعضاء اللجنة .....على مناقشة هذه المذكرة وتحملهم مشاق قراءة المذكرة، وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم التي من خلالها يتم تكميل المذكرة وتتميمها.

ونشكر كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

والحمد لله ربي العالمين

إهداء

بسم الله أبدأ كلامي... الذي بفضله وصلت لمقامي هذا الحمد والشكر على ما أتاني أهدي هذا العمل. إلى أعز وما أملك في حياتي أمي الغالية أسأل الله أن يطيل في عمرها ويحفظها لي ويرعاها.

إلى روح والدي العزيز رحمه الله، أسأل الله أن يكون مثواه الجنة وأن يجعل قبره روضة من رياض الجنة ويسكنه فسيح جنانه.

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية.

إلى من أحبهم في الله أصدقائي الذين كانوا رفقة دربي وسندا لي.

إلى كل زملاء الدراسة وأخص بالذكر الإخوة سمير سليم وحمزة خلافي و فيصل بلعباسي كما لا ننسى الأخ بوسعدية المسعود على كل مجهوده والأستاذ بن مرزوق نبيل.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

سليم دفاف

إهداء

إلى من قال فيهما الحق" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

(الإسراء:24)

إلى منبع المحبة والحنان والوفاء وأغلى ما أملك أمـي العزيزة، أطال الله في عمرها

إلى أبي الغالي الذي ورثت عنه حب طلب العلم أطال الله في عمره وحفظ صحته.

إلى أخواتي.

إلى كل من علمني حرفا في حياتي.

إلى أصدقائي وإخواني سمير سليم وحمزة خلافي وسليم دفاف و مسعود بوسعدية والأستاذ بن مرزوق نبيل.

إلى من كانوا لي أوفياء . . . أصدقائي جميعا .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

بولـنوار بلعباســي

فهرس المحتويات

بيان المحتوى	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
فهرس الموضوعات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتضخم والسياسة النقدية	
تمهيد الفصل الأول	06
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم	07
المطلب الأول: مفهوم التضخم	07
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم	10
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم	11
المطلب الرابع: طرق قياس التضخم	15
المبحث الثاني: المفاهيم والنظريات حول السياسة النقدية	20
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	20
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	21
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة النقدية	24
المطلب الرابع: أهداف وأنواع السياسة النقدية	26
المبحث الثالث: آليات عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم	30
المطلب الأول: الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية	30
المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية	31
المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية	34
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	
تمهيد الفصل الثاني	40
المبحث الأول: أسباب التضخم وآثاره في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	41

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2017	41
المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2017	45
المبحث الثاني: السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	50
المطلب الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2006-2017	50
المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	57
المبحث الثالث: تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	62
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	62
المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة	68
خلاصة الفصل الثاني	73
الخاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	78

فـــهـــرس الجـداول والأشكـــال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	46
02	تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)	48
03	توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	49
04	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006- 2011)	53
05	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2011)	54
06	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	56
07	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	57
08	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	58
09	تطور معدل الاحتياطي القانوني الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2006- 2017)	59
10	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة.	60
11	تطور معدلات الوديعة المغلقة للفائدة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	62
12	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	63
13	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2017	65
14	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	66
15	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2006-2011	67
16	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2012- 2017	68
17	تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات	71

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	64
02	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	65
03	مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)	68
04	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2012- 2017)	69

مقدمة

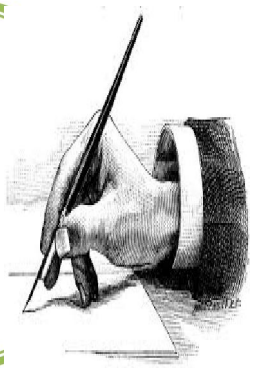

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتعد من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي دولة من دول العالم، حيث تختلف طبيعة استعمالها من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد، فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم، أي استقرار الأسعار، والبعض الأخر توجهها نحو استقرار الأسواق المالية وأسواق صرف العملات، وغيرها من الأهداف مثل تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيض من البطالة (أي تحقيق مستوى عالي من التشغيل).

والتضخم ظاهرة اقتصادية ويعد معضلة العصر الحديث بل انه ساير كافة الأنظمة الاقتصادية في مختلف العصور ولم يفرق بين الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، ويعني التضخم انعكاسا نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي واقع الأمر أن وجود التضخم في الاقتصادي الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

ولقد عرفت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري تطورا هاما بصفتها كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-04 بعد ما كانت تقريبا غير فعالة بسبب عدم تطور السوق النقدية وأيضا التداخل في الوظائف بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وبدأت السياسة النقدية في الجزائر تأخذ دورها مع صدور قانون 90-10 المعدل والمتمم بالأمر (03-11)اللذان ظهرا فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، وتوضيح أدواتها والإشراف عليها وتقييمها، مع منح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها.

❖ **الإشكالية:**

من أجل مسايرة التطورات التي حصلت، قامت الجزائر بعدة إصلاحات، ومن هنا تظهر أهمية دراسة موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم في الجزائر.

وبناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة2006-2017 ؟

ويقودنا التساؤل السابق إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ماهي انعكاسات التضخم على الاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة؟

2. هل توجد أدوات أخرى للسياسة النقدية تكون فعالة لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

3. ماهي البدائل المتوفرة والحلول المتاحة للتحكم في التضخم في الجزائر؟

❖ **الفرضيات**

لمناقشة الإشكالية، والإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: محدودية فعالية السياسة النقدية في التخفيض من معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: كان للتضخم أثر سلبي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الفرضية الثالثة: تعتبر الصيرفة الإسلامية عن طريق الصكوك الإسلامية أحد البدائل في الجزائر لمعالجة ظاهرة التضخم، وذلك من خلال استقطاب المدخرات التي عجز بنك الجزائر عن مراقبتها.

أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميةً كبيرة، باعتبار أن التضخم أهم المشاكل التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وأيضا كثرة النقاش الدائر في أوساط المختصين حول دور السياسة النقدية في معالجة التضخم وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار، وخصوصا بعد إصدار المرسوم رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المتعلق بالتمويل الإسلامي (الغير تقليدي) كبديل للتمويل التقليدي.

❖ **أهداف الدراسة**

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- ✓ التعرف على ظاهرة التضخم.
- ✓ التعريف بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها.
- ✓ إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر لمواجهة التضخم
- ✓ انعكاسات التضخم على المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ البحث عن الحلول المتاحة والبدائل المقترحة لكبح معدل التضخم.

❖ **حدود الدراسة**

طبيعة التي تميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تتصنف إلى تصنيفين، وهي على النحو التالي:

-الحدود الجغرافية:

تقتصر على الجزائر

-الحدود الزمنية:

تتمثل في الدراسة خلال الفترة (2006-2017).

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منه:

- ✓ محاولة التعرف على أسباب التضخم الذي يعتبر ظاهرة مصاحبة لكل اقتصاديات العالم، وكذلك نظرا لأثاره السلبية على المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية النقدية في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في علاجه.

❖ **المنهج المستخدم في الدارسة**

للإجابة على إشكالية البحث تم استخدام:

- ✓ المنهج الوصفي: باعتباره منهجا مناسبا لمثل هذه المواضيع وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري وأهم المفاهيم للسياسة النقدية والتضخم.
- ✓ المنهج التحليلي: الذي يسمح باستعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل معطيات الجداول والبيانات التي تتوافر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج.

❖ **الدراسات السابقة**

1. دراسة امحمد بن بار، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) – دراسة تحليلية قياسية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.

تناولت هذه الدراسة أثرى السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور السياستين المالية والنقدية في معالجة التضخم وذلك من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار ووضع سياسة نقدية ومالية فعالة من خلال أدواتهما لتحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية الكلية، وخلصت نتائج هذه الدراسة في عدم تحقيق المستوى المطلوب لعملية التنسيق بين السياستين في معالجة التضخم نتيجة التباطئ الزمني للسياستين وآلية عمل المضاعف المالي والنقدي.

2. دراسة مسعود ميهوبي، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلية في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

تناولت هذه الدراسة دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-20215، وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 1990-2014 للاستقرار الاقتصادي الكلي المستديم، من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو والتضخم والبطالة والتوازن الخارجي، وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى بقاء المتغيرات الخارجية الأكثر تحكما في سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

3. دراسة جميلة وجدي ، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2014**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015- 2016.

تناولت هذه الدراسة السياسة النقدية وسياسة استهداف الضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 والتي إلى انه لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر شروطه الأولية وأهمها استقلالية البنك المركزي.

❖ **هيكل الدراسة**

سنحاول من خلال دراستنا لهذا الموضوع التطرق فيه إلى جانبين ، جانب نظري وآخر تطبيقي، ولتوضيح المتغيرات ودراسة الجانب التطبيقي اعتمدنا على خطة مكونة من فصلين:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للتضخم والسياسة النقدية من خلال تقديم تعاريف متعددة ولمحة عن التضخم وآثاره وطرق قياسه والنظريات المفسرة له ولمحة عن السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها وأنواعها والنظريات المفسرة لها.

الفصل الثاني: تناولنا فيه فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2017

حيث تطرقنا إلى أسباب التضخم وآثاره في الجزائر خلال الفترة 2006-2017 والسياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2006-2017 مع تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2017.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتضخم والسياسة النقدية

تمهيد الفصل:

يعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية، وهو ليس حديث النشأة وإنما يعود إلى العصور القديمة، فمعظم النظريات التي تناولت مشكلة التضخم لا يوجد إجماع عام بينهم في تحديد أسبابه الرئيسية والعوامل المؤدية له، لذلك تضاربت المفاهيم حول مفهوم التضخم مما دفع الكثير من المفكرين إلى محاولة إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، ويتميز بالارتفاع المستمر للأسعار، بحيث يصبح التضخم موجة عنيفة تهدد الاقتصاد وقيمة العملة ويظهر بعدة أنواع، مما يؤدي إلى آثارٍ اقتصادية يصعب القضاء عليها، فيعمل البنك المركزي على علاجه بامتصاص الكتلة النقدية الفائضة عن طريق أدواته.

كما تعتبر السياسة النقدية من بين أهم فروع السياسات الاقتصادية، حيث تسعى من خلال أدواتها المباشرة والغير مباشرة إلى تحقيق أهدافها، والمحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، غير أن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصادها.

وللإلمام بما ورد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث والمتمثلة في:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية.**
- **المبحث الثالث: آليات عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم من الاختلالات الاقتصادية التي تؤثر على التوازن الاقتصادي العام، وتهدف معظم السياسات الاقتصادية الكلية إلى التحكم فيه، وسنتطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم التضخم، وآثار التضخم، والنظريات المفسرة للتضخم، وطرق قياس التضخم.

المطلب الأول: مـفهوم التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة تشير إلى ارتفاع الأسعار وذلك بغض النظر عن أسباب هذه الظاهرة، كما أن لهذه الظاهرة أنواع متعددة سنقوم بذكرها.

الفرع الأول: تعريف التضخم

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للتضخم.

التعريف الأول: هو "الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها لهذه الوحدة من النقد."[1]

التعريف الثاني: هو ارتفاع مستمر وملموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة النقود.[2]

التعريف الثالث: التضخم هو ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في الإنفاق الحكومي الذي يتم تمويله بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.[3]

التعريف الرابع: "التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود."[4]

---

[1]–بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص139.

[2]– محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص79.

[3] – هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص285.

[4]–بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص141

التعريف الخامس: "التضخم هو اختلال بين تدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية الجزئية. أو أنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات."[1]

وتستند فكرة المستوى العام للأسعار على أساس اختيار عدد محدود من السلع والخدمات المتداولة في السوق، أي مستوى أسعار متوسط لسلة من السلع والخدمات، ولا يوجد مستوى واحد للأسعار بل هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار، حيث تتعدد طبقا لتعدد وتنوع الأغراض المقصودة من دراسة تغيرات الأسعار أو قيمة النقود.[2]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للتضخم إذ انه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار التي يصاحبها انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، بسبب الإفراط في عرض النقود أو زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات عرضها.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يمكن إرجاع التضخم إلى الأسباب التالية:[3]

-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
-التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك؛
-تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد؛
-تمويل العمليات الحربية التي تتطلب إنفاق عام كبير؛
-الارتفاع في معدلات الأجور؛
-التوقعات والأوضاع النفسية؛
-الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل؛

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في رأس المال العيني.

[1]– رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص12.

[2]– محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص74.

[3]–بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص148–152.

الفرع الثالث: أنواع التضخم

يوجد أكثر من معيار لتصنيف أنواع التضخم، ولعل أهمها معيار السرعة التي ترتفع فيها الأسعار وحسب هذا الأخير يمكن ذكر الأنواع التالية للتضخم:

1. **التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا؛ أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا.[1] وسبب البطء في ارتفاع الأسعار هنا هو اعتدال الطلب الكلي.[2]
2. **التضخم الدوري:** أو الجاري هو التضخم الذي يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وتنعكس تأثيراتها في ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل.[3]أي أن معدل التضخم يكون ثابتا، وفي هذه الحالة يكون التضخم مستهدفا.
3. **التضخم المكبوت:** هو تضخم الذي يحدث عند تدخل الحكومة في تحديد المستويات العليا للأسعار حين تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعها، حيث يكون هذا الارتفاع مؤقت.[4]
4. **التضخم الظاهر:** هو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جدا وتزداد فيه سرعة تداول النقود.[5]

---

[1]–بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص148.

[2]– عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص449.

[3]–بلعزوز بن علي، مرجع سابق ، ص ص448–449.

[4]–المرجع نفسه، ص147.

[5]– عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص449.

5. **التضخم المستورد:** هو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار السلع المستوردة.[1]

المطلب الثاني: آثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم عدت آثار ولعلى أهمها الآثار الاقتصادية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: التأثير على إعادة توزيع الدخل الوطني

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج أما الدخل الوطني الحقيقي فهو مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، فخلال فترة التضخم ترتفع الدخول النقدية بمعدلات تفوق ارتفاع الدخول الحقيقية من جهة، ومن جهة أخرى كلما اقتربنا من التشغيل الكامل كلما تناقص معدل نمو الدخل الحقيقي.[2]

الفرع الثاني: تراجع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي

يؤثر التضخم على هيكل الإنتاج الوطني فيعيق ترتيب الصناعات حسب درجة الأرباح وكذلك حسب الطلب، وبالتالي تشوه في نمو القطاعات الإنتاجية واختلال من الإنتاج والخدمات؛ أي تنمو الخدمات بمعدلات مرتفعة بينما الصناعات الثقيلة والإنتاجية تنمو بمعدلات أقل مما يدفع المستثمرين للانتقال من الإنتاج إلى الخدمات.[3]

---

[1]– سمية بلجبلية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص137.

[2]–بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص152-153.

[3]– علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، د ن، سوريا، ص ص 265- 266.

الفرع الثالث: تراجع القيمة الحقيقية للنقود

عند ارتفاع الأسعار مباشرة يرفع المستثمرون والتجار ثمن السلع والخدمات وبالتالي ترتفع معدلات أرباحهم في حين تبقى الأجور على حالها مما يؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية للأجور؛ أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من هذه الأجور.[1]

ويمكن تلخيص آثار التضخم على الاقتصاد الوطني فيما يلي:[2]

-تدهور القيمة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي ضعف تكوين الرأسمالي؛

-تشجيع الاكتناز وبالتالي انخفاض عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد؛

-العمل على تحقيق أرباح سريعة بدل من تطوير الإنتاج والنهوض به؛

-التأثير على نمط الإنتاج بعيدا عن السلع الضرورة اتجاه السلع الكمالية التي لا يتأثر الطلب عليها؛

-في حالة التضخم يكون تفضيل السيولة منخفضا جدا نتيجة استمرار الهبوط في قيمة النقود.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

اختلفت الآراء حول تفسير ظاهرة التضخم فمن النظريات من يهتم بجانب الطلب ومنهم من يهتم بجانب العرض، بالإضافة إلى النظريات الهيكلية.

الفرع الأول: النظريات من جانب الطلب

تهتم هذه النظريات بالطلب الكلي باعتباره سبب التضخم وفيما يلي نستعرض المدارس الاقتصادية التالية:

[1]- علي كنعان، مرجع سابق، ص267.

[2]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني ، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 215- 216.

أولا-النظرية الكلاسيكية

ترجع النظرية الكمية للنقود التغير في المستوى العام للأسعار للتغير الذي يطرأ على كمية النقود المعروضة؛ إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سببه الرئيسي هو زيادة المعروض من النقود في ظل ثبات حجم كل من المعاملات وسرعة تداول النقد، فحسب فرضية ثبات العرض الكلي فإن أي زيادة في حجم النقود ستؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يرجع الكلاسيك التضخم إلى أسباب نقدية تؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي نحو الارتفاع في ظل ثبات العرض.[1]

وترى النظرية الكلاسيكية إن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته فهو يفرض ضريبة على كل من يحتفظ بأرصدته النقدية عند ارتفاع الأسعار؛ في حين يميل الأفراد للتخلص من النقود حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية.[2]

ثانيا- النظرية الكينزية

أزمة الكساد العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي أدت إلى التشكيك في نظرية كمية النقود لعدم توافق الدلالات الإحصائية فاستبدلت بالنظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والإنفاق؛ أي أن أسعار السلع والخدمات سترتفع إذا كانت هناك زيادة في الدخل والإنفاق عند الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل.[3] حيث يترتب على الوصول إلى هذه المرحلة صدمات جديدة.

تسمى هذه النظرية بنظرية فائض القيمة، حيث يتحدد التوازن في الاقتصاد عند تقاطع منحنى طلب الكلي مع منحنى العرض الكلي وأن أي زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي حتما ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما أن زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي تؤدي إلى الكساد.[4]

---

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص 391.

[2]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص199.

[3]- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص452.

[4]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص143.

ويفسر كينز التضخم برحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك أو الزيادة في الإنفاق العام تكون هناك زيادة في الطلب الكلي.[1] مما يسبب ارتفاع بسيطا في الأسعار بحكم أن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، لكن مع زيادة الإنفاق يقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل فتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم يسمى "التضخم الجزئي"، ويظهر هذا الأخير قبل الوصول إلى التشغيل الكامل.

وتتمثل أسباب هذا الارتفاع الطفيف في الأسعار إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات، بالإضافة إلى ممارسات الضغوط على أصحاب العمل من طرف نقابات العمال لرفع الأجور، كما يمكن أن يكون سببه الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، هذا التضخم – حسب كينز– يحفز المنتجين على الزيادة في الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.[2]

المرحلة الثانية: عند وصول الطاقات الإنتاجية إلى أقصى حد من تشغيلها ترتفع الأسعار باستمرار لوجود فائض الطلب، بسبب الزيادة المستمرة في الإنفاق العام والاستهلاك – شروط عمل المضاعف غير متوفرة – لأن الوصول إلى هذه المرحلة ما هو إلا مواجهة صدمات جديدة، ويسمي كينز هذا التضخم بالتضخم البحت. وحسب كينز يحدث هذا النوع من التضخم في الدول الصناعية المتقدمة القادرة على استغلال كل الموارد المتاحة، بالإضافة إلى توفرها على أسواق ذات كفاءة عالية.[3]

ثالثا–النظرية المعاصرة

حسب فريدمان توجد علاقة قوية بين كمية النقود والدخل الوطني إذ توجد حالة ارتباط بين الكتلة النقدية والدورة الاقتصادية، فهو يرى أن التضخم ظاهرة نقدية وان مصدره هو نمو كمية

[1]– محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص80.

[2]– بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص143.

[3]– مرجع نفسه، ص 144.

النقود بنسبة أكبر من نمو الإنتاج، أي أن مصدر ارتفاع الأسعار هو زيادة الرصيد النقدي عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .[1]

الفرع الثاني: تفسير التضخم من جانب العرض

استخدمت نظرية العرض والتكاليف بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آن واحد[2] وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

يسمى تضخم العرض لأنه مرتبط بتكاليف الإنتاج، ويحدث بسبب محاولة رفع الأجور وبالتالي زيادة التكاليف (أجور ورواتب العمال) وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار من طرف المنتجين، كما يمكن أن يكون سبب ارتفاع الأسعار هو الاحتكار ولو في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع الإنفاق.[3]

تنحصر مصادر التضخم – حسب جانب العرض – في اتجاهين؛ أولهما ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق قاعدة الموارد الإنتاجية، أي قصور العرض الكلي عن مواجهة الطلب الكلي. بينما الثاني ارتفاع تكلفة المنتجات المستوردة والمنتجة في الدول الصناعية، وفي هذا الصدد هناك إشارة إلى التضخم المستورد.[4]

ومن بين العوامل التي تؤدي إلى تضخم التكلفة – أي جانب العرض – ما يلي:[5]

- زيادة أرباح أصحاب العمل والتي تؤدي بالعمال للمطالبة برفع الأجور (ضغوط النقابات) كما أن الزيادة في الطلب على العمل ترفع من تكلفة الاستفادة من الكفاءات؛

-ارتفاع مستوى أسعار المنتجات المستوردة خاصة الاستهلاكية منها وتلك التي تدخل في العملية الإنتاجية؛

-ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال المستثمرة أو زيادة الضرائب.

---

[1]– عمير شلوفي، **التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر1980-2011"**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص30.

[2]– عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص454.

[3]– رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص21.

[4]– سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 191.

[5]– هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص ص 297 – 298.

الفرع الثالث: النظرية الهيكلية

حسب هذه النظرية فإن أسباب الارتفاع في المستوى العام للأسعار هو الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي، الأمر الذي يستوجب البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة هذه الاختلالات، وتتمثل هذه الأخيرة في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد الوطني.[1]

كما يمكن تفسير التضخم حسب هذه النظرية بتلك التغيرات الداخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي، وأيضا وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضا إذا ما انخفض الطلب الكلي في الاقتصاد.[2]

ويمكن أن ترتفع الأسعار بسبب زيادة الطلب أو ضغوط التكاليف في بعض الصناعات والتي تؤثر بدورها على أسعار سلع أخرى تستعمل منتجاتها كمدخلات، وقد يحصل ذلك على الرغم من التوازن بين الطلب والعرض.[3]

المطلب الرابع: طرق قياس التضخم

يتم قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار (لاسبير وباش)، بالإضافة إلى معايير أخرى والمتمثلة في معيار الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية) والمرونات.

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

أولا–تعريف الأرقام القياسية للأسعار

تمثل الأرقام القياسية للأسعار سلسلة من الأرقام التي توضح التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة يطلق عليها فترة (سنة) الأساس، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود مستوى واحد للأسعار؛

[1]– ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 402.

[2]– عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 458 – 459.

[3]– إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الجزء الأول**، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص65.

وإنما هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار تتعدد طبقا لتعدد وتنوع الأغراض المقصودة من دراسة تغيرات الأسعار (قيمة النقود).[1]

ويُعبَر عن التضخم (الارتفاع في المستوى العام للأسعار) بشكل عام وفق العلاقة التالية:

$$\pi = \frac{\mathrm{P1} - P0}{\mathrm{P0}}$$

حيث أن:

π: هو معدل التضخم؛

P_1: هو السعر في السنة الجارية (سنة المقارنة)؛

P_0: هو السعر في سنة الأساس.

ثانيا-أنواع الأرقام القياسية للأسعار

نميز بين نوعين للأرقام القياسية هما الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (مؤشر لاسبير)، ومكمش الناتج (الرقم القياسي لباش).

1- **الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:** يُعبَر هذا المؤشر عن متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات الضرورية كالغذاء، الملبس، السكن والنقل والتعليم.[2]

ويحسب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{ILP} = \frac{\sum \mathbf{P1 \times Q\,0}}{\mathbf{P0 \times Q1}} \times \mathbf{100}$$

حيث:

P_1: الأسعار الجارية.

[1]- محمد حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 73- 74.

[2]- فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 193.

P_0: الأسعار الثابتة.

Q_0: الكميات الثابتة.

Q_1: الكميات الجارية.

مع العلم أنه يوجد نوعان للأرقام القياسية للأسعار الاستهلاك؛ هما أسعار التجزئة وأسعار الجملة.

2-**المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي:** يعرف أيضا بمؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي، يقيس أسعار كل ما أنتج من سلع وخدمات في الاقتصاد.[1]

ويشمل المخفض الضمني جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء.[2]

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية: $\mathbf{ILP} = \frac{\sum \mathbf{P1 \times Q\,1}}{\mathbf{P0 \times Q1}} \times \mathbf{100}$

الفرع الثاني: معيار الفجوة التضخمية

إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار توجد طرق أخرى لقياس الارتفاع للمستوى العام في الأسعار، ينصب تركيزها على قياس الاختلالات النقدية والفجوات بين العرض والطلب، ونلخص هذه المعايير فيما يلي:

أولا: معيار فائض الطلب

حسب كينز فإن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في سوق السلع والخدمات ينجر عنه ارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية التي تقود الاقتصاد إلى تضخم حقيقي.[3] وبالتالي فإن فائض الطلب أو الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب

[1]- فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 193.

[2]- أسماء نويس، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 . 2011**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014/2013، ص59.

[3]- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 22.

الفعال والمتوقع الذي يُقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس وأن هذا الفائض المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفاع.[1]

ويحسب الاختلال حسب هذا المعيار كما يلي: $D_x = (C_p + C_G + I + \Delta S) - Y$

حيث:

D_x: إجمالي فائض الطلب.

C_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية

ΔS: التغير في المخزون بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ثانيا– معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي

يستند هذا المعيار على أفكار النظرية الكمية الحديثة القائلة أن التضخم يكون عند اختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود و الزيادة في الناتج الحقيقي، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الحقيقي تولد فائض الطلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق هذا الأخير فقط من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في الكمية المعروضة منها.[2]

ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة: $B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$

حيث أن:

---

[1]– سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص193.

[2]– أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 32.

B:معامل الاستقرار النقدي.

ΔM/M: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

ΔY/Y:نسبة التغير في الدخل.

ويقيس هذا المعدل مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي.[1]

ثالثا: معيار الإفراط النقدي

يستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيس الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار.[2] حيث أن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.[3]

يتم تحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عن مستوى معين من الأسعار كالتالي: $\mathbf{M^t = \lambda Y_t - M_t}$

حيث:

M^t: حجم الإفراط النقدي.

Y_t: حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة.

M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل معبرا عنها ب M_2.

λ:متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية: $\mathbf{\lambda = M_t / Y_t}$

[1]– بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، مرجع سابق، ص 20.

[2]– محمد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص194.

[3]– بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية باعتبارها تتعلق بتنظيم حجم الكتلة النقدية ومراقبتها عن طريق السلطات النقدية الممثلة في البنوك المركزية، ولعل ما يزيد من أهميتها كسياسة فعالة هي استهداف معدل محدد للتضخم.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تتعدد التعاريف المقدمة من طرف الاقتصاديين والهيئات والمنظمات للسياسة النقدية، نوجزها فيما يلي:

التعريف الأول: تعرف بأنها " مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف."[1]

التعريف الثاني: " هي ذلك الفعل الذي يستعمل لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة العامة."[2]

التعريف الثالث: هي " الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين."[3]

التعريف الرابع: هي" جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي."[4]

---

[1]– الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص38.

[2]– المرجع نفسه، ص 38.

[3]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53.

[4]– طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2013، ص240.

التعريف الخامس: هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والتشغيل الكامل، وتعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي.[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية مجموعة من التدابير والقواعد والإجراءات المنظمة لحجم النقود والمحافظة على استقرار الأسعار في الاقتصاد، كما يمكن أن تكون موجهة للمحافظة على قيمة العملة اتجاه باقي العملات الأخرى.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يوجد للسياسة النقدية نوعين من الأدوات هما الأدوات غير المباشرة (الكمية) والأدوات المباشرة (النوعية)، نوضحهما في الآتي:

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة

هي الوسائل التي تؤثر على حجم الائتمان وسعره ومجموعه أي التأثير بصفة غير مباشرة على إجمالي القروض، وتتمثل هذه الأدوات في كل من الاحتياطي الإجباري (الإلزامي)، معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

أولا- نسبة الاحتياطي الإجباري

هو نسبة قانونية على ودائع الجمهور (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع.[2]

الهدف الأساسي من تحديد هذه النسبة هو ضمان حقوق المودعين وينظر إليها بأنها أداة أساسية للرقابة على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان

[1]- هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص267.

[2]- طاهر لطرش، مرجع سابق، ص157.

ثانيا- معدل إعادة الخصم

هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض، خصم الكمبيالات أو الأوراق المالية الأخرى لقاء القروض الممنوحة لها، ويمثل هذا المعدل بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها لديه.[1]

ثالثا- عمليات السوق المفتوحة

هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها ببيع أو شراء سندات قصيرة الأجل (تكون في الغالب عمومية) في السوق النقدية.[2]

كما يمكن تعريفها على أنها قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية والسندات العمومية وأذونات الخزينة العمومية في السوق النقدية أو المالية وذلك بهدف التأثير على الائتمان.[3]وتحدث هذه الأداة آثارا على حجم السيولة إما عن طريق آثار الحجم أو عن طريق آثار السعر.[4]

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة

تستعمل للرقابة النوعية أو الكيفية أي التأثير على نوع الائتمان واتجاهه وليس الهدف منها التأثير على حجم الائتمان، وتتمثل هذه الوسائل في ما يلي:

أولا- الإقناع الأدبي

هي تجسيد لروح التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي، ويتوقف ذلك على هيبة البنك المركزي وقوته وسط البنوك.[5] أي على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية

[1]- عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 364.

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص153.

[3]- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي الجزء الثاني**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص97.

[4]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص155.

[5]- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص105.

يسعى البنك المركزي إلى التأثير على البنوك التجارية لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه، وذلك من أجل تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، بحيث أن للبنوك التجارية غير ملزمة بقبول التعليمات والإرشادات بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.[1]

ثانيا ـ سياسة تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي من البنوك المركزية يقوم على تحديد سقوف للقروض الممنوحة من البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة، كما يمكن استعمال هذه الأداة لتوجيه القروض نحو القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية التي ترتكز عليها أهداف السياسة الاقتصادية.[2]

ثالثا – تحديد أسعار الفائدة

يمكن أن يقوم البنك المركزي بفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة مثل أذونات الخزينة والودائع الجارية، الأمر الذي يؤدي إلى التنافس بين البنوك التجارية وارتفاع أسعار الفائدة فيتدخل البنك المركزي لتحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة.[3]

رابعا –النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات بعض مكونات الخصوم، لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.[4]

---

[1]–ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية – البنوك التجارية– البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص ص 270– 271.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80.

[3]– ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص 271 – 272.

[4]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص81.

كما توجد قواعد عامة للرقابة على البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة النقدية

لقد حظيت النظريات النقدية باهتمام الكثير من الاقتصاديين عبر مختلف العصور.

الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

ارتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، حيث اعتبروها مجرد عربة لنقل القيم التبادلية في الأسواق، أي أنها محايدة ولا أثر لها في الظواهر الاقتصادية.[2]

وترى المدرسة الكلاسيكية أن هناك علاقة مباشرة موجبة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، أي كلما ازداد عرض النقود (مع بقاء كمية السلع ثابتة) فإن الأسعار سترتفع بنفس النسبة، وهذا حسب معادلة التبادل التي حددها "فيشر":[3] $\mathbf{MV = PY}$

حيث أن:

M: كمية النقود.

V: سرعة تداول النقود.

P: مستوى الأسعار.

Y: حجم الإنتاج (الناتج الداخلي الحقيقي).

PY: التيار السلعي (الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي PIB).

---

[1]– سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص162.

[2]– الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية **السياسة النقدية والمالية في تحقيقي التوازنات الاقتصادية الكلبية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة موريتانيا**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص49.

[3]– سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 153.

MV: التيار النقدي.

وأن: V و Y ثوابت في المدى القصير.

ويركز الكلاسيك على الاهتمام بأهمية السياسة النقدية وذلك لقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كل زيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار) وبالتالي استقرار الأسعار، إذا فإن الهدف المنوط بالسلطة النقدية – حسب الكلاسيك– هو التحكم في المعروض النقدي.[1]

الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

انتقد كينز النظرة الكلاسيكية التي أولت اهتمامها بالسياسة النقدية كما انتقد نظرتهم للنقود،[2] وبدأ يعطي تفسيرات أخرى لمختلف الظواهر الاقتصادية، وقد اهتم بجانب الطلب على النقود وسماه " التفضيل النقدي."

ويرى كينز أن رفع حجم الكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، وهذا ما يشجع المستثمرين على الإقدام على طلب القروض لاستثمارها أي الزيادة في الطلب الإجمالي، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وليس بالضرورة ارتفاع الأسعار.[3]

كما يرى أيضا أن هناك علاقة غير تناسبية بين كمية النقود والطلب الكلي الفعال وهذا خلاف للمنطق الكلاسيكي، لأن كينز اعتبر أن النقود ليست مجرد عربة لنقل القيم فقط وإنما هي من الموجودات السائدة التي يمتلكها الأفراد كجزء من ثروتهم، وأن للأفراد الحرية في الاختيار بين الرغبة في الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة (المعاملات والاحتياط)، حيث يكون الفاصل في ذلك هو سعر الفائدة.[4] كما اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة حقيقية.

[1]– سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 239.

[2]– رجاء ربيعي، مرجع سابق، ص78.

[3]– سليمان بوفاسة، مرجع سابق، ص ص 156– 157.

[4]– رجاء ربيعي، مرجع سابق، ص78.

المطلب الرابع: أهداف وأنواع السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي سيتم التطرق إليها، بالإضافة إلى أنواعها والمتمثلة في السياسة النقدية التوسعية والانكماشية ونوجزها في مايلي:

أولا- أهداف السياسة النقدية

تتسم السياسة النقدية بجملة من الأهداف المرجوة من وراء تنفيذها، لتكون هذه الأهداف في مضمونها ساعية بالكلية إلى تحقيق الاستقرار والثبات في القطاع الاقتصادي، والسعي وراء تحقيق هذه الأهداف لا يكون إلا من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية في البلاد، لكن استجابة هذه الأهداف لأدوات السياسة النقدية المتبعة تسيير في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه الأخيرة في كل من الأهداف النهائية والأهداف الوسيطية.

1- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف النهائية لهذه السياسة باعتبارها سياسة اقتصادية في الأهداف العامة حسب كالدور، حيث تسعى إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والوصول إلى التشغيل الكامل بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مناسب وتوازن في ميزان المدفوعات فأهداف السياسة النقدية في مجملها متوافقة وثابتة في النظريات الاقتصادية على اختلاف توجهاتهم وأفكارهم.

1-1- استقرار الأسعار: يعد الاستقرار في المستوى العام للأسعار هدفا أساسيا للسياسة النقدية لأنه يؤدي إلى توازن النشاط الاقتصادي لذا يعمل البنك المركزي على محاربة التضخم لتجنب حدوث تغييرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين والمحافظة على استقرار قيمة النقود (القوة الشرائية).[1]

1-2- التشغيل الكامل: للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض

[1]- عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013، ص13.

أسعار الفائدة فيُقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة وبتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.[1]

1-3-تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب: عند أخذ النمو كهدف للسياسة النقدية ينبغي التفريق بينه وبين التنمية. فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر وعلاج أسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة على النمو.[2]

فالاستخدام العالي (الشبه التام) للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويأتي ذلك من خلال تشجيع الاستثمار بواسطة تخفيض في معدلات الضرائب وتقديم إعانات اقتصادية.[3]

1-4- توازن ميزان المدفوعات: يجسد ميزان المدفوعات لبلد ما علاقاته النقدية والمالية والتجارية مع بقية العلاقات الأخرى في العالم. ويكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون استلاماتها من العالم بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، وتسعى جميع البلدان مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد يدفع أكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على احتياطاته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة للتقليص استيراداتها، أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة وطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم

---

[1]- حميد رسول ، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص66.

[2]- المرجع نفسه، ص 66.

[3]- سليمان بوفاسة، مرجع سابق، ص 137.

الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها في الخارج.[1]

2- الأهداف الوسيطية

سميت أهداف وسيطية لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية، تتمثل في تنظيم معدل نمو الكتلة النقدية وجعل الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية، واستقرار أسعار الصرف للرفع من قيمة العملة.

2-1- نمو الكتلة النقدية: تقوم السلطات النقدية بتحديد كمية زيادة النقود المتداولة سنويا بشكل متوازي مع مستوى نمو النشاط الاقتصادي الأخذ بعنصر الزيادة الحتمية لمستوى الأسعار، فتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M2 وتهدف النقود إلى تأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية، فاستخدام العرض النقدي كهدف وسيط لا بدا أن تكون هناك قدرة على تحديد إحصائية، بمعنى أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية المسماة بالعملة أو النقود.[2]

2-2- معدل الفائدة: من المعروف أن الكينزيين يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى أدنى حد ممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي، إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات.[3]

ولهذا السبب تكون السلطة النقدية مضطرة أن تترك هامشا لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.[4]

---

[1]- جميلة وجدي ، السياسة **النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2014**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015/ 2016، ص ص28- 29.

[2]- عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص15.

[3]- جميلة وجدي ، مرجع سابق، ص23.

[4]- عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص 15.

2-3- سعر الصرف: إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما إذ أنه بالحفاظ على هذا المعدل قريبا من مستواه لتكافئ القدرات الشرائية سواء عبر تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة، تستطيع السياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام حيث أن رفع سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية الأخرى (تخفيض قيمة العملة المحلية)، يؤدي إلى تخفيض التضخم.

كم أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع سعر الواردات للعملة المحلية، وبالتالي التقليل الإنفاق على الواردات وهذا يؤدي إلى تحول جزء من هذا الإنفاق على السلع المنتجة .[1]

ثانيا- أنواع السياسة النقدية

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للسياسة النقدية، سياسة نقدية انكماشية وأخرى توسعية، كما تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

1-**السياسة النقدية التوسعية:** يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم، سيؤدي بالطبع إلى زيادة الأسعار، إلا أنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة القدرة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق مستوى أعلى للتشغيل وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع، وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.[2]

2-**السياسة النقدية الانكماشية:** تتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر إعادة الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، ومنه ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل القوة الشرائية للمجتمع.[3]

---

[1]- حميد رسول ، مرجع سابق، ص 65-66.

[2]- سليم موساوي، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية – حالة الجزائر**-، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص36.

[3]- جميلة وجدي ، مرجع سابق، ص12.

المبحث الثالث: آليات عمل السياسة النقدية في علاج التضخم

تختلف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وهذا راجع إلى اختلاف الوعي المصرفي وطبيعة السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى توفر البيئة الملائمة لتنفيذ إجراءات هذه السياسة.

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة

يمكن التعبير عن هذه الأدوات كميا، وهي موجهة أساسا لتنظيم حجم أو عدد الوحدات من النقود – الكتلة النقدية – المتداولة في الاقتصاد والتي يمكن أن تؤثر على الأسعار بالارتفاع وبالتالي حدوث التضخم.

أولا– رفع سعر إعادة الخصم

عندما تتجمع للبنك المركزي البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه، وقد بدأت بوادر التضخم النقدي في الظهور، فإن البنك المركزي سيقرر رفع تكلفة الائتمان – سعر إعادة الخصم– الذي يقدمه للبنوك التجارية، وبالتالي سينخفض مستوى الإقراض ويرتفع سعر الفائدة في السوق النقدية، وهذا ما يدفع المتعاملين – زبائن البنوك – إلى التقليل من الاقتراض والخصم من البنوك التجارية لارتفاع خدمات الدين.[1]

ثانيا– رفع نسبة الاحتياطي القانوني

يقوم البنك المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي الإجباري المطبقة على الودائع في البنوك التجارية قصد التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان نحو الانخفاض، وذلك في حالة التوقع بوجود تضخم مستقبلا، أو في حالة تجاوز الائتمان المستوى المرغوب فيه، وتعتبر هذه الأداة أكثر فعالية لأنها قيد كمي مباشر للبنوك على التوسع في اشتقاق نقود الودائع.[2]

---

[1]– هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 42.

[2]– المرجع نفسه، ص 48.

ثالثا- بيع الأوراق المالية الحكومية

إذا رغب البنك المركزي في تطبيق سياسة نقدية انكماشية بسبب بداية ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد؛ فسيحاول عن طريق السوق المفتوحة سحب كمية النقود الفائضة عن التداول كبائع لسندات الخزينة العمومية.[1]

وخلاصة لما قد سبق تسعى السلطات النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، حيث تعمل على رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي في فترات التضخم.[2]

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية

تتمثل فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعاد ما يرتبط بهذه السياسة هدف استقرار الأسعار، غير أن درجة نجاح السياسة النقدية تتوقف على مجموعة من الشروط والتي عادة ما تتوفر في الدول المتقدمة دون الدول النامية.

أولا- شروط نجاعة السياسة النقدية

نجاح السياسة النقدية في أي اقتصاد يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:[3]

- ✓ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحا ومحددا كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية؛
- ✓ هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاعين العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسات الإنتاجية، بالإضافة إلى حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
- ✓ نظام سعر الصرف إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكبر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت؛

---

[1]- رقيق ساعد، **تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990-2005**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 75.

[2]- حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 106.

[3]- جميلة وجدي، مرجع سابق، ص 45.

- ✓ درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- ✓ سياسة استثمار، مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى مدى حساسية الاستثمار إلى سعر الفائدة؛
- ✓ توافر أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- ✓ مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، مما يمكنها من تحقيق نجاعتها وفعاليتها؛
- ✓ توافر نظام معلوماتي فعال، إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، ومن هذا المنطلق فيجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالا ته وإمكانياته؛
- ✓ حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

ثانيا- فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في السوق.[1]

[1]- جميلة وجدي، مرجع سابق، ص 46.

ثالثا– فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

تتمثل خصائص السياسة النقدية في الدول النامية بما يلي:[1]

- ✓ افتقار هذه الدول لوجود أسواق نقدية منظمة كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدة وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق السوق المفتوحة على نطاق واسع؛
- ✓ ضعف دور البنك المركزي في التأثير القروض التجارية، مما يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل (طويل الأجل) المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) والذي يعتبر أحد دعامات التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ضعف الوعي النقدي والمصرفي، ففي الدول النامية يتجه الأفراد إلى الاكتناز مما يؤدي ذلك إلى ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية في هذه الدول بالمقارنة مع الدول المتقدمة، حيث يعتمد الأفراد في هذه الدول بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية؛
- ✓ يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية لأسباب عدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشار حاجة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن؛
- ✓ يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني من الائتمان المصرفي طويل الأجل، ضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

[1]– أمينة دبات، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015، ص ص131–132.

مما سبق يتبين أن السياسة النقدية غير فعالة في الدول النامية نظرا لعدم وجود بيئة ملائمة لعمل أدواتها التي تتطلب بدرجة أولى عمق الأسواق المالية والثقة المتبادلة بين المؤسسات بصفة عامة وواضعي السياسات الاقتصادية الكلية.

بالنسبة لأدوات السياسة النقدية الكمية يمكن وصف فعاليتها كما يلي: [1]

- ✓ **معدل إعادة الخصم:** في النظام المصرفي عادة لا تلجأ المؤسسات المالية للبنك المركزي من أجل إعادة خصم الأوراق التجارية، وذلك لضيق التعامل بها الأمر الذي يجعل هذه الأداة غير فعالة للرقابة على الائتمان.
- ✓ **عمليات السوق المفتوحة:** تعتمد هذه الأداة على تطور وعمق الأسواق المالية، حيث تتميز الدول النامية بضعف هذه الأسواق وهو ما يحول دون فعالية هذه الأداة.
- ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد هذه الأداة من أفضل الوسائل للرقابة على الائتمان الممنوح في الدول النامية نظرا لما تتميز به من حركة موسمية ويتوقف نجاح هذه السياسة على الوعي المصرفي للمدخرين.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قنوات الإبلاغ للسياسة النقدية الطريق الذي من خلاله تصل أدواتها إلى الهدف النهائي؛ وتختلف فاعلية هذه القنوات من اقتصاد إلى آخر، وذلك حسب كفاءة النظم المالية وكذلك مدى استعمال النقود في مختلف المعاملات الاقتصادية.

أولا- قناة سعر الفائدة: تؤدي السياسة النقدية التوسعية حسب وجهة نظر الكينزيين إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يشجع الاستثمار الذي يدفع بدوره إلى زيادة النمو والتشغيل، وبالمقابل تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي.[2]

---

[1]- أمينة دبات، مرجع سابق، ص 133.

[2]- محمد بالوافي، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013 ، ص ص 40-41.

يؤدي سعر الفائدة دوره كوسيط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاثة روابط هي:

- ✓ الرابطة الأولى وتتمثل في العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة.
- ✓ الرابطة الثانية وتتمثل في العلاقة المفترضة بين سعر الفائدة والإنفاق على الاستثمار.
- ✓ الرابطة الثالثة تتمثل في العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي.

كما أشار فريدمان في تحليله من قبل بأنه ليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة إذا زاد العرض النقدي، حيث يقرر بأن التغير في سعر العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية هي:[1]

- ✓ أثر السيولة: هو الانخفاض الفوري في سعر الفائدة قصيرة الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي
- ✓ أثر الدخل: هو محاولة الأفراد عند وجود أرصدة نقدية زائدة نتيجة زيادة في العرض النقدي وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر الفائدة وهو ما يسمى أثر الدخل (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها).
- ✓ أثر مستوى الأسعار المتوقعة: قد تسبب الزيادة في العرض النقدي ارتفاعا في المستوى العام للأسعار مما يسبب زيادة في الطلب على النقود الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها)
- ✓ أثر التضخم المتوقع: مع ارتفاع المستوى العام للأسعار يرتفع معدل التضخم، فيؤدي إلى مطالبة المقرضين (الدائنين) علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع والتي تعد من مكونات سعر الفائدة.

[1]– محمد أمين بن الدين، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2009**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص43.

ثانيا- قناة سعر الصرف

نظرا لتزايد اندماج الاقتصادية الوطنية والتحول إلى سعر الصرف المرن فقد أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ويحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية.[1]

إذا كانت قناة سعر الصرف ذات أهمية وفعالة في نظام سعر الصرف العائم، فإن في نظام سعر الصرف الثابت تكون فعالية هذه القناة مرتبطة بدرجة إحلال الأصول المحلية والأجنبية غير تامة فمن الممكن إن تنحرف معدلات الفائدة المحلية والأجنبية عن المستوى العام، وبالتالي تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر الصرف الحقيقي من خلال العمل على مستوى الأسعار، ومع ذلك استطاعت السياسة النقدية التأثير على صافي الصادرات في نظام سعر الصرف الثابت فأن ذلك يكون بصفة بطيئة وفترات تأخر طويلة إلا أنه يمكن أن تكون هذه القناة فعالة عندما تكون درجة إحلال الأصول غير التامة كنتيجة لمراقبة رؤوس الأموال مثلا.[2]

ثالثا: قناة الائتمان: تشير هذه القناة إلى أن حجم الائتمان يعتبر أحد المتغيرات المهمة بالنسبة للسياسة النقدية وذلك لعلاقته الوطيدة بحجم الإنفاق الكلي وتمارس هذه القناة في الساسة النقدية التقليدية، وتعمل من خلال قناتين فرعيتين هما:[3]

- ✓قناة الإقراض المصرفي
- ✓قناة ميزانيات منشأة الأعمال

1- قناة الإقراض المصرفي: من خلال هذه القناة يتم إتباع سياسة نقدية توسعية التي تعمل على زيادة احتياطات البنوك والودائع لديها، وهذا الأمر يعني ارتفاع حجم القروض البنكية المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري والموارد المالية المتاحة لإقراض القطاع العائلي وقطاع الأعمال وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج.

---

[1]- محمد بالوافي، مرجع سابق، ص42.

[2]- جميلة وجدي، مرجع سابق، ص49.

[3]- ياسين عبد الله، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية** – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 19- 20.

2- قناة ميزانيات منشأة الأعمال: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الإقراض ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد عن مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر علي استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاسا للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها التاريخي، إذ نجد أن في الفكر الكلاسيكي اقتصرت مهمتها في السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، وفي الفكر الكينزي انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النقود والسلع، أما حديثا فتسعى في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، باستخدام أدواتها المباشرة والغير مباشرة لتحقيق أهدافها المنشودة.

ويعتبر التضخم أو الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد هذه الأهداف، إذ يمارس التضخم دورا هامًا في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، وقد تعددت التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار وتدهور القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية.

الفصل الثاني

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر 2017-2006

تمهيد الفصل:

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة ،وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها، ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، وفي إطار موضوعنا هذا سوف نسلط الضوء على العوامل الخارجية التي تؤدي إلى إحداث ظاهرة تضخمية حيث يزيد تأثير هذه العوامل الخارجية على التضخم المحلي في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، ولهذا تتعاظم ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي بشكل كبير.

كما مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، والذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما والسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة تطورات وإصلاحات وسنتطرق إليها في هذا الفصل الذي سنتناول فيه ثلاثة مباحث:

- أسباب التضخم وآثاره في الجزائر 2006-2017؛
- السياسة النقدية المطبقة في الجزائر 2006-2017؛
- تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر 2006-2017.

المبحث الأول: أسباب التضخم وآثاره في الجزائر 2006-2017

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار(أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلى أن الملاحظ في حالة الجزائر لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر 2006-2017

لقد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم ولكن يمثل نتيجة طبيعية له ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم، وإرجاع أسبابه لعوامل خارجية وعوامل داخلية تتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: التضخم المستورد

يعتبر هذا العامل من المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تتمثل تقريبا 75% من الواردات في المعدات والمواد الأولية، في حين تتمثل 98% من الصادرات في المحروقات كما أن 80% من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على المدخلات المستوردة.[1]

يظهر هذا النوع نتيجة لاختلال العلاقات الاقتصادية الدولية عبر قناة التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال، فإذا ما أصاب إحدى هذه الاقتصاديات تضخم محلي فإنه سيصل بالتأكيد إلى الدول الأخرى حسب درجة انفتاح اقتصادياتها ونوعية العلاقات التي تقيمها خاصة مع الدولة التي عرفت التضخم .[2]

[1]- معمري ليلى وسعدون عائشة، **فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة –** جامعة يحي فارس – المدية، العدد06، جوان 2016، ص 127.

[2]- طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005، ص13.

كما يعرف التضخم المستورد على أنه ذلك التضخم الذي يمس السوق الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في البلد المصدر، ومن خاتل هذا التعريف البسيط يتضح أن تأثير التضخم المستورد يرتفع كلما زاد انكشاف السوق الوطنية، وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها من خلال الإنتاج المحلي، حيث أن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وطبيعة هيكل السلع المستوردة يعدان العاملان الأساسيان في تحديد مدى تأثير التضخم المستورد على السوق المحلية، مما يرفع من نسب التبعية الاقتصادية لهذه الدول.[1]

الفرع الثاني: أسباب التضخم الداخلية

تتمثل أساسا في التضخم من جانب الطلب وجانب العرض، بالإضافة إلى تنامي الكتلة النقدية، ونوضحها في ما يلي:

أولا: التضخم من جانب الطلب (تضخم جذب الطلب)

يحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

وينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أي يمكن القول بأنها الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض الطلب الكلي سواء عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[2]

ومن خلال قانون العرض و الطلب فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه زيادة في العرض، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وسبب الزيادة في الطلب تعود إلى الكتلة النقدية الزائدة الناتجة

[1]- د.حميدي يوسف و آخرون، **نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة العدد 29-المجلد 2-2014، ص20.

[2]- خليفي فايزة و شنافي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية علي التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015، ص ص 44-45.

عن تحويل عجز الميزانية بطبع النقود، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع العروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة، ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب[1].

إن زيادة الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية من عرضها الكلي وقصور هذا الأخير (العرض الكلي) عن احترام هذا الطلب المتزايد يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات عن مستواها العام والذي يعني بروز مظاهر تضخمية أو يحدث هذا الاختلال بين العرض والطلب في إحدى قطاعات الاقتصاد الوطني وقد يعم كافة هذه القطاعات ومن أسباب زيادة الطلب الكلي ما يلي[2]:

- ✓ زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- ✓ التوسع في فتح الاعتمادات من طرف المصارف؛
- ✓ العجز في الميزانية؛
- ✓ تمويل العمليات الحربية.

ثانيا: التضخم من جانب العرض (العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض) :

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات على (مستوى التشغيل الكامل)، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمور كثيرة منها:

[1]- بلحوت نبيلة و مهني جميلة، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**، مذكرة ماستر، كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص26.

[2]- العايبي منيرة، **دراسة قياسية لبعض محددات معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2014)**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015-2016، ص5.

أ- **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:**قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في نهاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي .

ب- **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي** :قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، والموظفين المختصين والمواد الأولية .

ت- **النقص في رأس المال العيني** : قد يود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والخدمات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال[1].

ثالثا: تنامي الكتلة النقدية في الجزائر (معيار الإفراط النقدي)

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر نمو مستمرا خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2006-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
M_2	4933.7	5964.6	6955.9	7173.1	8162.8	9929.2
معدل نمو M_2	8.63	10.30	9.91	2.17	9.89	17.66
الناتج الإجمالي الداخلي	8514.8	9366.6	11090	10034.3	12049.5	14519.8

[1]- جميلة وجدي، مرجع سابق، ص ص 59-60.

معدل السيولة%M_2/PIB	0.58	0.60	0.63	0.71	0.68	0.68
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M_2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.3	14974.6
معدل نمو M_2	10.58	9.26	17.45	0.17	1.11	11.58
الناتج الإجمالي الداخلي	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8	18906.6
معدل السيولة%M_2/PIB	0.68	0.72	0.79	0.82	0.79	0.79

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2010، 2012، 2017.

من الجدول رقم (01) أنه إذا تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الإجمالي للحصول على معدل السيولة الذي يمثل نسبة M_2 إلى PIB بالأسعار الجارية وحركية تداول النقود في الاقتصاد الجزائري، ونلاحظ أن هناك تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في معدلات السيولة طوال فترة الدراسة الممتدة من 2006 إلى 2017، حيث بلغ متوسط معدل السيولة حوالي 0.70% لهذه الفترة، ففي سنة 2006 قدر معدل السيولة بـ 0.58% ليشهد ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2009 أين بلغ معدل 0.71% نتيجة تطهير المؤسسات الاقتصادية بعد الشروع في قانون النقد والقرض، والشروع في تطبيق البرامج التنموية من خلاله تم ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد الوطني، وشهد معدل السيولة تراجعا ليصل إلى 0.68% سنة 2010، 2011، 2012 على التوالي لتباطؤ معدل نمو الكتلة النقدية نتيجة تزامنه وتأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية، وعاد معدل السيولة إلى الارتفاع من جديد سنة 2013 أين بلغ معدل 0.72%، وفي سنة 2015 وصل إلى 0.82%،ليصل إلى 0.72% سنتي 2016 و2017 على التوالي.

المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر 2006-2017

يترتب على التضخم آثار اقتصادية واجتماعية سلبية في حالات متعددة، تتعلق درجتها إلى حد كبير بمدى توقع حصول هذه الظاهرة مسبقا، وسنتناول الآثار والمخلفات الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

الفرع الأول: آثار التضخم على النشاط الاقتصادي في الجزائر

يمكن إبراز الآثار على الاستثمار والادخار كم يلي:

أولا- أثار التضخم على الادخار

إن الاختلال النقدي المتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار يخلق مناخا غير ملائم للادخار، فعندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى هبوط في الدخل الحقيقي، مما يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتها النقدية بغية الحفاظ على مستوى استهلاكهم، فالتضخم وما ينجم عنه تدهور في قيمة النقود وفقدان إحدى وظائفها المتمثلة بمخزن للقيمة، فيفضلون الأفراد الحصول على السلع والخدمات على موجودات النقدية مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل المتاح	3587.1	4539.5	4908.4	5397.1	6242.6	7304	8217.8	9231.4	9789.1
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	2655	2963.8	3333.3	3743.9	4115.6	4548.2	5211	5769.8	6264.7
الادخار	932.1	1575.7	1575.1	1653.20	2127	2755.80	3006.8	3461.6	3524.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من الجدول رقم (02) نلاحظ أن الدخل المتاح في ارتفاع مستمر، كما نشاهد أن الأسرة الجزائرية تخصص نسبة عالية من دخلها المتاح للجانب الاستهلاكي، بينما الادخار يحضا بنسبة ضئيلة من الدخل المتاح، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وذلك بسبب زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية والغذائية المرتفعة السعر في ظل تضخم مرتفع.

ويمكن القول أنه نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، تدهورت القدرة الشرائية وانهيار الفئات التي تملك مدخرات نقدية أو مالية.

ثانيا- آثار التضخم على الاستثمار

يؤدي التضخم إلى توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لاتفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وان كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات وبناء المنازل الفاخرة.

وبالتالي فالتضخم المرتفع والغير المتحكم فيه يمكنه أن يقلص من حجم الاستثمار ويحث على انسحاب رأس المال الاستثماري، كما يستطيع التقليص من عوائد الاستثمار الفيزيائي، اوينتج التشوهات التي بدورها تقلص من الأجر الحقيقي، حيث توجد علاقة قوية بين التضخم والاستثمار.

أن معدلات التضخم المرتفعة تفقد الثقة في قيمة النقد الأجنبي وتحقق مناخ للاستثمار ذي المردود المؤجل.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(03): توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2006-2017)

الوحدة: مليون دج

القطاع	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ	النسبة%
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52
البناء والأشغال العمومية	11290	18.74	1323698	11.44
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20
الصحة	809	1.34	127684	1.10
النقل	30669	50.91	1027480	8.88
السياحة	789	1.31	982934	8.49
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33
التجارة	2	0.00	37514	0.32

الاتصالات	**5**	**0.01**	**428963**	**3.71**
المجموع	**60239**	**100%**	**11572213**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك.

من خلال الجدول رقم(03) نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للاستثمار في قطاع النقل المقدرب1027480 مليون دج يفوق بحوالي 5.84 مرة مبلغ الاستثمار في القطاع الزراعي والبالغ 176019 مليون دج، ويرجع هذا التباين إلى الإقبال الكبير للأفراد للاستثمار في قطاع النقل نظرا للربح السريع في هذا القطاع من جهة، وصعوبة وعدم توفير الإمكانيات في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي من جهة أخرى.

الفرع الثاني: آثار التضخم على المجتمع الجزائري

إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضخم لا يرجع فقط إلى الآثار الاقتصادية السابقة الذكر، وإنما أيضا إلى الآثار السلبية الاجتماعية التي يلحقها من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، لصالح الدخول غير الثابتة على حساب الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، فحدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصية كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه.

وسنحاول دراسة هذه الآثار في النقاط التالية:[1]

أولا- اتساع هوة التمايز الاجتماعي بين الطبقات

يمكن الحديث عن التمايز الاجتماعي، الذي يولده التضخم، بين الشرائح الاجتماعية المختلفة للطبقة الواحدة من خلال بروز فئات وإفراد يزدادون ثراء وآخرون يزدادون سواء أو هو ما يطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الراسي الذي تحدثه التحولات في تصرفات بعض أفراد نفس الطبقة الاجتماعية عن طريق الصدمات القوية والتحولات السريعة في تصرفاتها الاقتصادية والاجتماعية اتجاه الموجات الجديدة من الاتجاهات التضخمية. ونظرا أن الشريحة ذات الدخول الثابتة من الأكبر عددا والأوسع انتشارا في الجزائر، فان مستويات معيشتها أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، بحيث أن هناك أعداد كبيرة من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا والمتخرجين

[1]- امحمد بن بار، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) – دراسة تحليلية قياسية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017، ص167.

من الجامعات والمعاهد العليا سنويا يلتحقون بقطار البطالة أو يتقاضون رواتب ضعيفة جدا بالمقارنة مع أصحاب الحرف والمهن الحرة الذين يعتبرون من المستفيدين المباشرين من هذا الوضع الجديد، وكانوا ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية المتوسطة، وقد أدى هذا ببعض الكفاءات البشرية لممارسة النشاطات الإضافية الأخرى في أوقات فراغهم للدفاع عن دخلهم الحقيقي والمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال التعدد في دخولهم الاسمية عن طريق عمل الزوجة، الأبناء، تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة، تقديم استشارات قانونية واقتصادية للمؤسسات الخاصة، والبحث عن وظيفة ثانية لتعويض النقص الذي حدث في دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا– تفشي ظواهر الرشوة، الفساد الإداري والاستهلاك الترفي

أن من اخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما ولدته من تدهور رهيب في مستوى فئات عريضة من الشرائح الاجتماعية، ارتفع مستمر وغير منطقي في سلم معيشة شرائح أخرى وأدى إلى بروز روح من الانتقام والحقد الاجتماعي لدى بعض الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية وتفشت عادات جديدة وخطيرة في المجتمع الجزائري مثل الرشوة والفساد الإداري بلجوء البعض من أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة إلى تصرفات مشبوهة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني.

كما أسهم التضخم كذلك في اتساع نمط الاستهلاك الترفي وذوي المظاهر التفاخرية داخل المجتمع الجزائري بسبب بروز فوارق كبيرة ما بين الشرائح الاجتماعية، ونمو طبقة الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاوى وعمولات سرية، ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة القانونية المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة تزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شانها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية.

ثالثا- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج

تحت وطأة الارتفاع المستمر في الأسعار وعدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع إلى العمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية، في هذا الصدد وبالإضافة إلى الوضع الأمني المتدهور في النصف الأول من عقد التسعينات، ما يزيد عن ألفي أستاذ من ذوي الكفاءات العالية باتجاه الدول الغربية التي تكونوا فيها أو باتجاه بعض دول الخليج العربي التي توفر مستويات مغرية من الرواتب.

ولم يقتصر هذا التسرب على قطاع الجامعات فقط بل شمل اغلب قطاعات الوظيف العمومي وبعض الشركات التابعة للقطاع العام، بحيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه دول غربية معروفة بحاجتها لذلك وفي مقدمتها كندا.[1]

المبحث الثاني: السياسة النقدية المطبقة في الجزائر 2006- 2017

عرفت السياسة النقدية خلال هذه الفترة مرحلة تميزت بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية للنهوض بالنمو الاقتصادي والتشغيل، كما شهدت تغيرات في أدواتها وكذا الكتلة النقدية ومقابلاتها نتيجة الفائض من احتياطات الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 2006- 2017

يتناول هذا المطلب الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2006-2017، بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين . الفترة الأولى م2006-2011، والفترة الثانية 2012-2017، من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2006- 2011

تعتبر مقابلات الكتلة النقدية على أنها كمية النقد المتداولة التزاما للمؤسسات المصدر لها (البنك المركزي، البنوك التجارية وكذلك الخزينة العمومية)، اتجاه الوحدات الاقتصادية، كما تحتوي

[1]-امحمد بن بار، مرجع سابق، ص168.

الكتلة النقدية على وسائل الدفع الفورية التي في الاقتصاد، وتتكون من النقود الورقية والنقود الكتابية وأشباه النقود.

ويتم إيجاز مجاميع الكتلة النقدية فيما يلي:[1]

النقود القانونية: والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب آخر.

أشباه النقود: وتتكون من الودائع المودعة بغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل في الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية(M_2).

أولا- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2011

هدفت السياسة النقدية لبنك الجزائر تحقيق نمو بشكل مستقر في حجم الكتلة النقدية، حيث قدر معدل النمو المستهدف في M_2 سنة 2009 بـ 12% و13% مقابل 27% و27.5% سنة 2008، وسنة 2010 و2011 قدر المعدل بين 13% و14% على التوالي، أما سنة 2012، 2013 و2014 فقد حددت أهداف التوسع بحوالي: 10.5-12%، 9- 11%، 9.5- 11.5% على التوالي.[2]

ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2011) من خلال الجدول الموالي:

[1]- امحمد بن بار، مرجع سابق، ص205.

[2]- سمية بلقاسمي، **أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر (2000-2014)**، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص ص 18-19.

الجدول رقم (04): يوضح تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2006- 2011

الوحدة: مليار دج

السنوات	التداول النقدي خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	ودائع لدى الخزينة والبريد	الكتلة النقدية M_1	معدل نمو M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2
2006	1081.4	1750.4	335.8	3167.6	30.8	1766.1	4933.7	18.7
2007	1284.5	2570.4	378.7	4233.6	33.7	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	2965.1	459.8	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0
2009	1829.4	2541.9	572.9	4944.2	-0.4	2228.9	7173.1	3.1
2010	2098.5	2804.4	735.5	5638.5	14.0	2524.3	8162.8	15.4
2011	2571.5	3536.2	1034.0	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك الجزائر**2010 و 2012.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التداول النقدي خارج البنوك شهد ارتفاع مستمر منذ سنة 2006 بقيمة 1081.4 مليار دج إلى غاية سنة 2011 حيث نرى أن قيمته قدرت بـ 2571.5 مليار دج، ونلاحظ أن الودائع تحت الطلب هي أيضا شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 1750.4 مليار دج وفي سنة 2011 قدرت بحوالي 3536.2 مليار دج، كما أن M_1 شهدت تذبذبا مستمرا للفترة 2006- 2011 حيث بلغ سنة 2006 معدل نموها حوالي 30.8% ليتطور سنة 2007 أين بلغ نموها معدل 33.7%، بعدها شهدت انخفاضا حيث بلغت في سنة 2011 معدل 24.1%، وهذا راجع إلى تطور الجهاز المصرفي واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة (أشباه النقود) التي كانت في سنة 2006 تقدر بـ 1766.1 مليار دج، ثم انتقلت إلى 2787.5 مليار دج سنة 2011.

وسجل معدل نمو الكتلة النقدية M_2 ارتفاعا سنة 2010 بنسبة 15.4% مقارنة بالسنة السابقة حين بلغ معدل نموها 3.1%، ويفسر هذا بارتفاع الأرصدة النقدية الصافية المتمثلة في احتياطات الصرف والذهب، ومباشرة تنفيذ البرامج التنموية التي أقرها رئيس الجمهورية لسنة 2009 المقدرة بحوالي 238 مليار دولار للفترة 2009 – 2014.

ثانيا- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2011

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموعة الأصول والديون التي تقابلها عملية الإصدار وإنشاء النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتمثل هذه المقابلات في: الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض للخزينة.

والجدول أسفله يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2006-2011).

الجدول رقم (05): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2006-2011

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض الاقتصاد	صافي القروض المقدمة إلى الدولة	صافي الأصول الخارجية
2006	1905.4	-1304.1	5515.0
2007	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	3726.5	-3406.6	13922.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك الجزائر**، 2010 و2012.

1- **صافي الأصول الخارجية:** تتمثل في مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب وعملات أجنبية، ونلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أن صافي الأصول الخارجية تواصل ارتفاعها بصفة مستمرة من سنة 2006 أين بلغت قيمتها 5515.0 مليار دج إلى غاية 2011 بقيمة 13922.4 مليار دج سبب ذلك تحسن إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

2-**القروض المقدمة للاقتصاد:** هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين هما:[1]

[1]- علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000- 2013**، مجلة رؤى اقتصادية العدد السابع، ديسمبر 2014، ص31.

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية.
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

ومن الجدول رقم (05) شهدت القروض المقدمة للاقتصاد نموا مستمرا حيث بلغت سنة 2006 قيمة 1905.4 مليار دج، ليتواصل ارتفاعها على نسق متزايد حتى بلغت قيمتها 3726.51 مليار دج سنة 2011، وهو ما يفسر طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها بعض البنوك سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض الاستهلاك) خاصة في مجال العقارات والسيارات أو من أجل تمويل الصفقات العمومية المندرجة ضمن البرامج التنموية.

3- صافي القروض المقدمة للدولة: تتمثل قروض المقدمة للدولة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن القروض المقدمة للدولة سجلت نموا سالبا من 2006 إلى غاية 2011 وذلك نتيجة أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي وذلك لتحسين الوضعية المالية.

الفرع الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2012- 2017

عرفت الكتلة النقدية نموا مستمرا بسبب تزايد الموجودات الخارجية من احتياطات الصرف

أولا- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012- 2017

والتي نتم إيجازها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2012-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	التداول النقدي خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	ودائع لدى الخزينة والبريد	الكتلة النقدية M_1	معدل نمو M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2
2012	2952.3	3380.2	1349.0	7981.5	7.6	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204.0	3564.5	1481.3	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	4460.8	1483.3	9603.0	16.4	4083.7	13686.7	14.6
2015	4108.1	3908.5	1244.6	9261.2	-3.6	4443.3	13704.5	0.1
2016	4497.2	3745.4	1164.4	9407.0	1.6	4409.3	13816.3	0.8
2017	4716.9	4513.3	1035.8	10266.1	9.1	4708.5	14974.6	8.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك الجزائر**، 2016 و2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) أن معدل نمو المجمع النقدي M_2 شهد انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ معدل نموها سنة 2012 حوالي 10.9% واستمر بالانخفاض حتى سنة 2013 أين قدر معدل نمو M_2 نسبة 8.4%، ذلك بسبب انخفاض في صافي الموجودات الخارجية، كما عرفت أيضا أسعار البترول انخفاضا، أما في سنة 2014 فقد عرف معدل نمو M_2 ارتفاعا بنسبة 14.6% بسبب ارتفاع في معدل نمو صافي الأصول الخارجية بمعدل 3.3%.

وشهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور معدل نمو الكتلة النقدية M_2، أين تميزت بنمو شبه منعدم حيث قدرت نسبتها بـ 0.1%، وهذا راجع للانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات، وعلى عكس سنة 2015 ارتفعت الكتلة النقدية في سنتي 2016 و2017 بمعدل قدره 0.8% و8.4% على التوالي خص هذا الارتفاع في السيولة النقدية والودائع تحت الطلب على مستوى المصارف.

ثانيا–مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012– 2017

يبين لنا الجدول رقم(07) تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2017.

الجدول رقم (07): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2012–2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض الاقتصاد	صافي القروض المقدمة إلى الدولة	صافي الأصول الخارجية
2012	4287.6	−1304.1	14940.0
2013	5156.3	−3235.4	15225.2
2014	6504.6	−1992.3	15734.5
2015	7277.2	567.5	15375.4
2016	7909.9	2682.2	12596.0
2017	8880.0	4691.9	11227.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك الجزائر**، 2015 و2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن:

- صافي الأصول الخارجية بقية في ارتفاع مستمر من خلال الفترة السابقة (2006–2011) حيث بلغ قيمتها في 2011 حوالي 13922.4 مليار دج حتى وصلت قيمتها سنة 2014 حوالي 15734.5مليار دج وذلك يعود لتحسن في أسعار المحروقات مقارنة بالسنوات السابقة، ومن ثم بدأت صافي الأصول الخارجية بالانخفاض ففي سنة 2015 كانت تقدر قيمتها بحوالي 15375 مليار دج حتى بلغت سنة 2017 قيمة 11227.4 مليار دج، ويرجع سبب الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تدهور أسعار المحروقات الذي شهدا انخفاضا حادا في الأسواق الدولية.
- القروض المقدمة للاقتصاد : من الجدول رقم (07) نلاحظ ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة من 2006 إلى غاية 2017، حيث بلغت سنة 2017 ما قيمة 8880 مليار دج.

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر من 2006- 2017

استعمل بنك الجزائر أدوات مختلفة للسياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار، مثل معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني الإجباري، بالإضافة إلى أدوات جديدة من شأنها أن تضعف من قدرة البنوك على منح الائتمان.

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية في الجزائر 2006-2017

أولا-معدل إعادة الخصم: يعتبر أهم أداة يتدخل بها البنك الجزائري للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي.

والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر للفترة (2006-2017):

الجدول رقم(08): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

(الوحدة:%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	3.50	3.75

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، 2014، 2018، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) أن معدل الخصم ثابت من سنة 2006 بنسبة 4.00% إلى غاية سنة 2015، وفي سنة 2016 انخفض إلى 3.50% ليرتفع ارتفاعا طفيفا من جديد في سنة 2017 إلى 3.75%.

ويعد هذا مؤشرا جيدا ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم والتحكم فيه من طرف السلطات النقدية التي تعمل على استقرار معدلات التضخم، وكذا انعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب السيولة الكبيرة التي تميزت بها هذي المرحلة مما دعا إلى عدم لجوء البنوك التجارية إليه.

ثانيا- نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري: أعطى قانون النقد والقرض، أداة تحكيمي وتنظيم أخرى للبنوك التجارية، من حيث استخداماتها لمجموع ودائعها، ومنح فرصة لإعادة تمويل خزينتها والتدفقات المالية فيما بينها وتتمثل هذه الأداة في الاحتياطي الإلزامي (الإجباري) حيث يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك التجارية بأن تودع لديه احتياطات في حساب مجمد ينتج أو لا ينتج فوائد.[1]

وهذه الأداة تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر ونص عليها قانون النقد والقرض90-10 في مادته 93، حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المثبتة قانونا، ونظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنك لم تطبق فعليا إلى غاية أفريل 2001، لكن الأمر (03-11) المعدل والمتمم للقانون 90-10 ألغى المادة 93 والذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها من جانب آخر.

ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم (04-02) والذي حدد خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري.

ويبقى الاحتياطي الإلزامي من أفضل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة للدول النامية لما له تأثير مباشر على مضاعف الائتمان.[2]

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2006-2017):

الجدول رقم(09): تطور معدل الاحتياطي القانوني الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2006- 2017)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م.إ.ق%	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	12	8	4

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، 2014، 2018، ص17.

[1]- جدايني ميمي، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2006/2005، ص ص128-129.

[2]- أحمد غربي، **مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار-حالة الجزائر-**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي القانوني الإجباري شهد تزايدا مستمرا من الفترة 2007 بنسبة 6.50 % إلى غاية سنة 2015 بنسبة 12.00% وهذا نتيجة فائض السيولة الزائدة لدى البنوك التجارية، وكان من الصعب على بنك الجزائر أن التحكم في السيولة بصفة فعالة، وفي السنوات الأخيرة انخفض نرى في سنة 2016 انخفض إلى 8.00% وفي سنة 2017 وصل إلى معدل 4%.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستحدثة من طرف بنك الجزائر 2006-2017

اتبع بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية وذلك باستحداث أدوات جديدة، سنقوم بذكرها

أولا-آلية استرجاع السيولة

في أفريل 2002 تم إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة عن طريق نداءات العروض بموجب تعليمة بنك الجزائر رقم 02-02 المؤرخة في 11 أفريل 2002، وهي أسلوب استرجاع السيولة لـ7 أيام ضمن أساليب تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لـ3 أشهر في أوت 2005.

إذ تستهدف هذه الوسيلة تعقيم وامتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي.[1]

بموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه، والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

[1]- سيد أعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، **اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014**، مجلة الحقيقة، العدد41، 2017،ص ص 769-770.

الجدول رقم(10): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة. (الوحدة %)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
استرجاع السيولة لـ7 أيام	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	-
استرجاع السيولة لـ3أشهر	2	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	-

المصدر: بنك الجزائر، **النشرةالإحصائيةالثلاثية**، 2012-2018، ص17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن هناك تذبذبا في معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لـ7 أيام ولـ3 أشهر مما يدل على ديناميكية هذه الأداة، حيث نلاحظ أن معدل استرجاع السيولة لـ7 أيام في سنة 2007 ارتفع بنسبة 0.25% مقارنة بسنة 2006التي كانت تقدر نسبته بـ1.25%، وهذا نتيجة فعالية الأداة وأنها كانت نشطة في هذه الفترة لامتصاص السيولة، ثم انخفض من سنة 2009 إلى نسبة تصل 0.75% وبقي ثابتا إلى غالية اليوم، أما استرجاع السيولة لـ3 أشهر نلاحظ أنه ارتفع في سنة 2007 بنسبة2.5%، ثم بدأ بالانخفاض في سنة 2008 و2009 بنسبة 2%، 1.25% على التوالي ويبقى ثابتا إلى يومنا هذا.

ثانيا- الوديعة المغلقة للفائدة

في سنة 2005، تم إدخال وسيلة جديدة أيضا غير مباشرة لامتصاص فائض السيولة البنكية تسمي تسهيل الوديعة المغلقة للفائدة.[1] استعملت كأداة للسياسة النقدية، والتي تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، حيث لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، وتم إدخالها قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية. كما تعتبر هذه الأداة عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على

[1]- فراج الطيب وبروكي عبد الرحمان، **دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة(2000-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، سبتمبر 2017، ص 26.

بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر. إن معدل الفائدة على التسهيل الخاص بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.[1] والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (11): تطور معدلات الوديعة المغلقة للفائدة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

(الوحدة: %)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الوديعة	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على **تقاريربنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية**، 2012، 2018.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ استقرار معدلات استرجاع الوديعة المغلقة للفائدة عند نسبة 0.3% خلال فترة الدراسة، ماعدا سنة 2007 وسنة 2008، حيث ارتفع هذا المعدل إلى 0.75%، وكان بسبب الارتفاع الزائد للسيولة لدى البنوك.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر يستخدم أيضا مناقصات القروض وذلك ابتداء من سنة 1995 وتوقف عن استعمالها منذ سنة 2006، كما كان يستخدم نظام الأمانات ابتداء من سنة 1993 ليتوقف عن ذلك سنة2007.[2]

[1]- أمحمد بن البار، مرجع سابق، ص ص 203-204.
[2]- أمحمد بن البار، مرجع سابق، ص205.

المبحث الثالث: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2006-2017

لمعرفة فعالية السياسة النقدية في الجزائر يتطلب تحديد أهداف ومدى تحقيقها من قبل السلطات النقدية

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2006-2017

حددت المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف للسياسة النقدية حيث تتعدد هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل هدف يتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق تشغيل كامل. أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلا في المقام الثاني.

وفيما يلي تحليل مدى تحقيق هذه الأهداف من قبل السلطة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا- النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق النمو من الاستثمارات وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية.

وتميزت هذه الفترة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي، الذي جعل السياسة النقدية سياسة توسعية. وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في النمو الاقتصادي نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل %	2,0	3,0	2,4	2,4	3,3	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2010، 2017، 2012.

يمثل الجدول رقم (12) والشكل رقم (01): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2017). حيث نلاحظ من الجدول رقم والشكل أن هناك تذبذبا في معدل النمو خلال فترة الدراسة حيث نشاهد في سنة 2016 قدرت نسبته بـ2.0% ليرتفع في سنة 2007 إلى معدل 3.0%، وذلك لتحسن الإنتاج في بعض القطاعات لي ينخفض بعد ذلك في سنة 2008 إلى 2.4 % ويبقى ثابت في السنة الموالية 2009، حيث ارتفع مرة أخرى ليصل إلى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة في سنة 2014 حيث قدرة نسبته بـ 3.8%، وذلك لتطور أسعار المحروقات خلال هذه السنوات يرجع إلى الانخفاض حتى وصل معدل النمو في سنة 2017 إلى 1.6% وهي أدنى نسبة انخفض إليها معدل النمو في هذه الفترة، وذلك بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات وانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

الشكل رقم (01): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

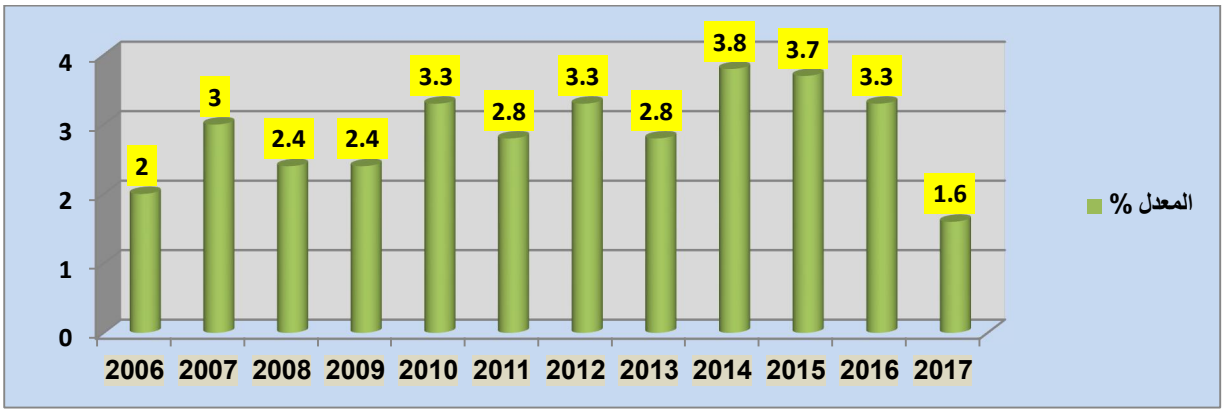

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

ثانيا- تخفيض معدل البطالة

تعتبر معدلات البطالة المرتفعة من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة، فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، كما أيضا يمكن تخفيض من معدلات البطالة عن طريق تدخل السياسة النقدية عبر أدواتها المختلفة.

ويمكن تلخيص تراجع نسبة البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البطالة %	12.3	11.8	11.3	10.2	11.4	9.97	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

ويمكن تحويل أرقام الجدول إلى شكل بياني، يمثل الجدول رقم (13) والشكل رقم (02):تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2017، نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تراجعا محسوسا من سنة 2006 أين بلغ معدل البطالة 12.3% ليشهد انخفاضا متتاليا بعد ذلك إلى غاية سنة 2009 أين بلغت معدل 10.2% نتيجة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة المتمثلة في:

التشغيل المأجور لمبادرة محلية؛

الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة؛

عقود التشغيل المسبق؛

برامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى.

وشهد معدل البطالة أيضا تذبذبا من سنة 2010 أين بلغ 11.4% ليصل في سنة 2017 معدل 11.7%، يعود ذلك إلى أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية، وعدم توفير مناخ مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مضاف إليها عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة بتوفير مناصب شغل.

الشكل رقم (02):تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2017

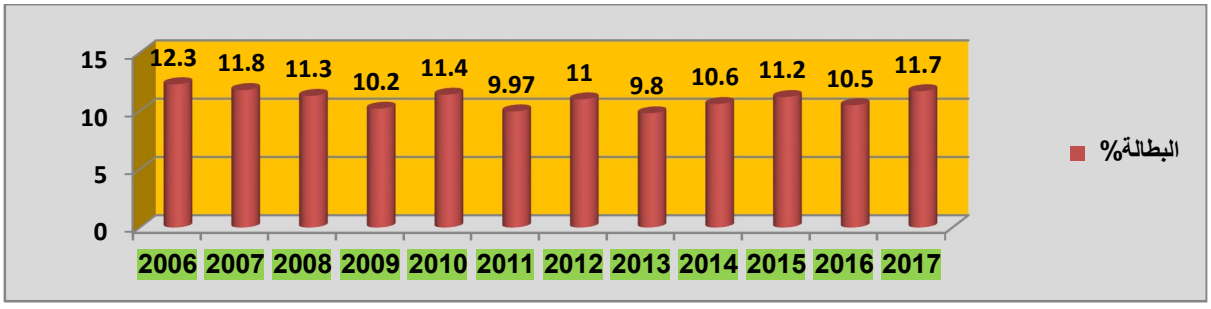

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثالثا- تحقيق توازن خارجي

يرتبط هذا الهدف بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، والعمل على تحقيق استقرار في سعر الصرف، وهذا الهدف يعتبر من بين الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض، ونجد أن ميزان مدفوعات الجزائر متعلق بصادرات المحروقات لذا يبقى رهينة لأسعارها في السوق الدولي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.3	-26.3	-21.7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فائضا معتبرا خلال سنوات 2006، 2007، 2008 حيث بلغ معدل 17.73، 29.55، 36.99 مليار دولار، على التوالي وذلك بطبيعة الحالة لتحسن في مستوى أسعار البترول، ونلاحظ في سنة 2009 انخفاض حاد، نتيجة مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 ولتفاقم الأزمة المالية العالمية، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ 15.58 و20.14مليار دولار في سنتي 2010 و2011 على التوالي، ثم بدأ يسجل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا خلال الفترة (2012-2017) حيث سجل 12.06و0.13 مليار دولار في سنتي 2012 و2013 على الترتيب، وكان الفائض المسجل في سنة 2013 ضعيفا مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا ما يترجم، التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار. ليواصل انخفاضه حيث سجل عجزا في السنوات الباقية (2014-2017)، والمقدرة بـ 5.88، 27.03، 26.3، 21.7 مليار دولار على التوالي، وذلك نتيجة تراجع في أسعار البترول.

رابعا- استقرار المستوى العام للأسعار

إن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر لم يكن يشكل أولوية ولم تكن أية خطة لمكافحة التضخم، لأن التضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القدرة الشرائية، وعلى غرار ذلك

تعددت أسباب التضخم في الجزائر، وتتعداها من السبب النقدي إلى أسباب مؤسساتية وهيكلية، لذا تتدخل السلطات المشرفة على السياسة النقدية في الجزائر لمعالجة أسباب التضخم النقدية، بصفة مباشرة وغير مباشرة، بالنسبة للأسباب المؤسساتية والهيكلية من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد.

ومع صدور قانون النقد والقرض 90-10 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وقد حددته المادة 55 من هذا القانون التي تم ذكرها من قبل.

ويتم إيجاز التطورات لمعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في ما يلي:

1. تطور معدلات التضخم في الفترة 2006-2011

لدراسة تطور معدلات التضخم نعتمد على مؤشر من مؤشرات قياس التضخم، والمتمثل في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، والجدول التالي يوضح تطور المؤشر خلال الفترة **2006-2011:**

الجدول (15): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2006-2011

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	114,05	118,24	123,99	131,10	138,22	142,39
معدل التضخم* %	2.53	3.51	4.46	5.74	3.91	4.52

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012،2008.

والشكل التالي يبين منحنى بياني لتطور معدلات التضخم لفترة الدراسة السابقة. حيث يمثل الشكل **مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2006-2011.** نلاحظ من خلال الشكل تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ونلاحظ أن المؤشر كان في حدود 2.53 % في سنة 2006 ثم ارتفع بعد ذلك إلى 3.51% سنة 2007 وواصل الارتفاع حتى سنة 2009 والسبب في ذلك هو الانطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث نتج عن المبالغ المنفقة في إطار البرنامج

* معدل التضخم = الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للسنة الحالية – الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للسنة السابقة / الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للسنة السابقة × 100.

زيادة الطلب الكلي وسياسات التشغيل المتبعة، بالإضافة إلى تنامي الكتلة النقدية M_2 والودائع تحت الطلب في البنوك.

كما سجل المؤشر انخفاضا سنة 2010 حيث قدر ب 3.91%، أما في سنة 2011 فقد ارتفع إلى 4.52%.

الشكل رقم (03): مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2006-2011

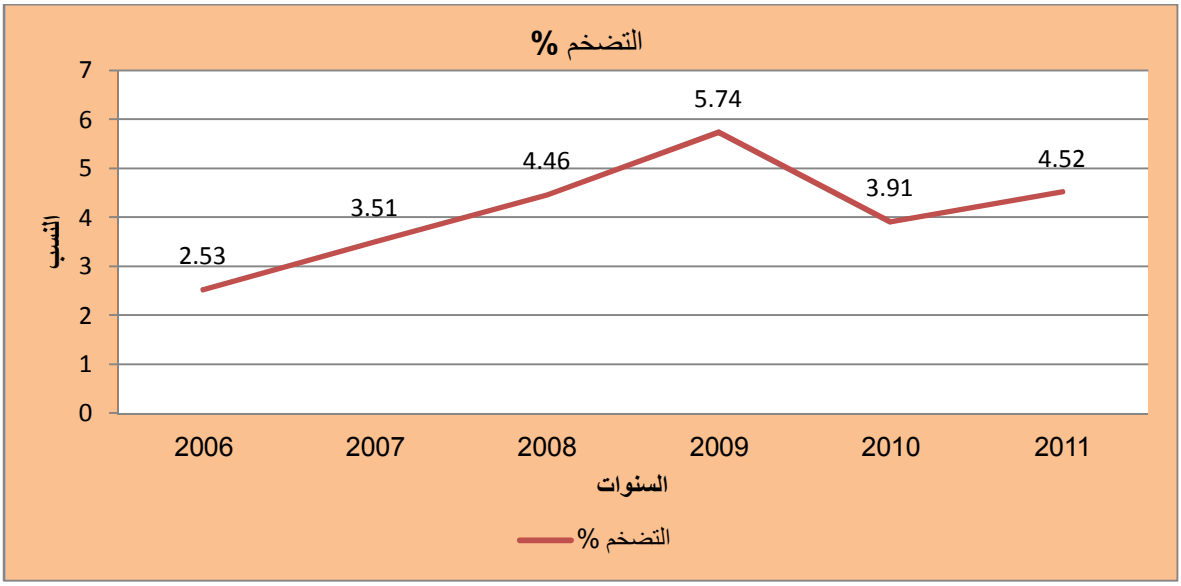

المصدر: من إعداد الطالبينبالاعتماد على معطيات الجدول السابقة.

2. تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2012-2017

نعتمد على معطيات الجدول التالي لدراسة هذا المؤشر:

الجدول(16):تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2012- 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CPI	155,05	160,10	164,77	172,65	183,70	193,97
التضخم%	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2015 و2017.

ويمكن تمثيل أرقام الجدول (16)إلى منحنى بياني لتطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة 2012-2017.

الشكل(04): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 2012- 2017

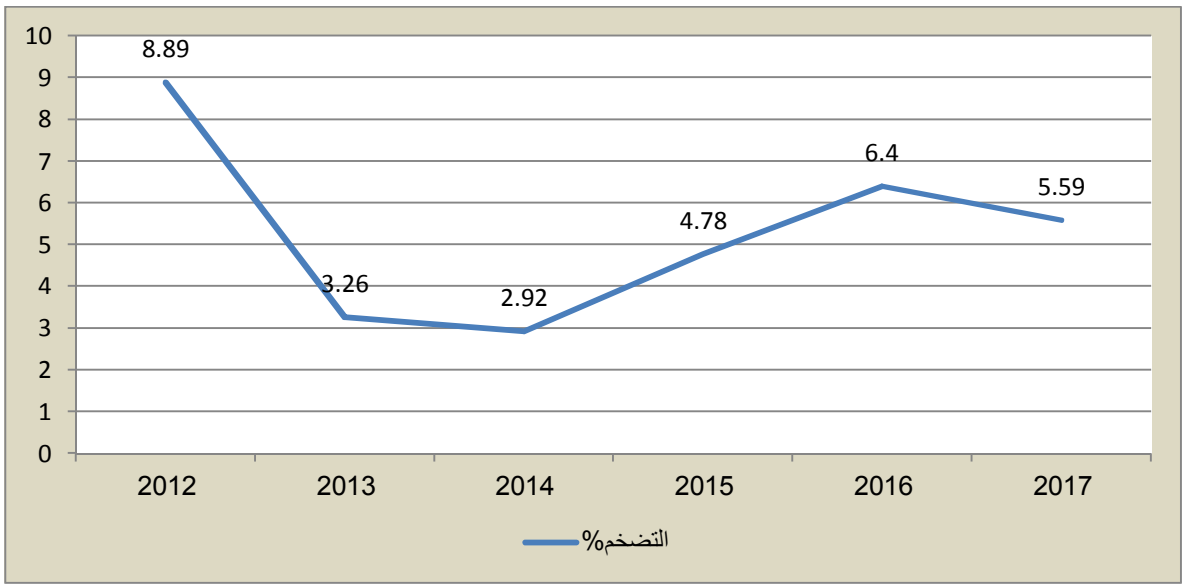

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (16).

نلاحظ في الشكل(04) أن معدل التضخم وصل في سنة 2012 إلى معدل 8.89% وهي أكبر نسبة سجلت خلال فترة الدراسة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد وأيضا النمو الكبير في الكتلة النقدية، بعد ذلك انخفض في سنتي 2013 و2014 ليصل إلى 3.26%و 2.9% على التوالي والسبب راجع إلى لقيام بنك الجزائر باعتماد أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في استرجاع السيولة، بهدف استرجاع أكبر قدر ممكن من السيولة المستقرة في المصارف لمواجهة معدل التضخم الذي شهدته سنة 2012.

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة

تمثل الصيرفة الاسلامية تلك المعاملات التي تدخل في اطار النظام المالي الاسلامي وتحكمها أحكام الشريعة الاسلامية.

الفرع الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للصيرفة الاسلامية

التعريف الأول: تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليس المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد

الإسلامي، حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.[1]

التعريف الثاني: الصيرفة الإسلامية كأهم قطاع للتمويل الإسلامي النظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء.

الفرع الثاني: أهمية الصيرفة الإسلامية

تتمثل أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي:[2]

- تلبية رغبة المجتمع المسلم في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام الفائدة؛
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات الشرعية في الأنشطة المصرفية؛
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

ومن أهم الخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية:

- ✓ تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية؛
- ✓ تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات؛
- ✓ تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة؛
- ✓ تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي؛
- ✓ تقديم مجموعة من الأنشطة (نشاط القرض الحسن، نشاط صندوق الزكاة،...إلخ).

الفرع الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أولا– تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

[1]- عوادي مصطفى، **الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 07ديسمبر 2017، ص7.

[2]– موقع البنك الإسلامي: http://islamicbank.ly/ar/Definislamicbanking.html،تاريخ الاطلاع: 10/ 06 / 2019.

أضحى توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعيا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، وهو ما دفع الحكومة للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية

وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة. الجدول التالي يوضح باختصار تطور مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:[1]

الجدول رقم (17): تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات

السنة	المؤشرات
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام) اعتماد شركة تأمين إسلامية من قبل وزارة المالية عام 2006
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15/ديسمبر/2013، من خلال مساهمة ثلاث بنوك زائدة في السوق (بنك برقان، بنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، ويقدم البنك حلولا للبنك التقليدي والإسلامي. ففي عام 2013 كانت 22% من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي.
2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات في مختلف جامعات الوطن ومنح شهدات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات المؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي
2015	انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر ونوه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون النقد والقرض بشكل بسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكلفه الدستور لكل الجزائريين.
2016	مناقشة الخبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية كذلك الأفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة فإن التقديرات الحالية تسير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20 % من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بحوالي 350 مليار دولار.

[1]- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر- ، المجلة 03، العدد01، 2018/12/27، ص ص82-83.

2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بتمويل عن طريق التمويل الغير تقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي. تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية وهي بنك وقرض الشعبي الوطني وبنك صندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية. من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تخص على وجه الخصوص مواد 67-68-73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بعض المصادر

وحسب نظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440هـ موافق لـ 04نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية

وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، لاسيما المواد 66 إلى 69 منه.

وبعد الاطلاع على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 04 نوفمبر 2018 يصدر النظام الآتي:[1]

المادة 01: يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. كم يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

المادة02: في مفهوم هذا النظام تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة

[1]- نظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440هـ موافق لـ 04نوفمبر سنة 2018، **يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسميةللجمهورية الجزائرية، العدد 73، 9 ديسمبر2018، ص ص21-22.

في مواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقى الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية:

المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حساب الاستثمار.

تخضع منتجات الصيرفة التشاركية –هذه لأحكام المادة 03 من النظام رقم 03-11 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1433 الموافق لـ 08 أفريل 2013 الذي يحدد قواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

المادة11: بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، ومالم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية.

خلاصة الفصل:

يعتبر التضخم في الجزائر أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الانفتاح الاقتصادي المرتبط بقنوات التجارة الخارجية المتسببة في جلب تضخم التكاليف من الخارج والمتمثل في التضخم المستورد، وكذلك التضخم المحلي الناتج عن الإفراط في الإصدار النقدي دون مقابل لها، الأمر الذي أثر سلبا على مختلف طبقات المجتمع الجزائري بتفشي عدة ظواهر اقتصادية واجتماعية.

اعتمد بنك الجزائر في أسلوب إدارته للسياسة النقدية على الأدوات الغير مباشرة التي تتمثل في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري حتى يتمكن من التحكم في التضخم بطريقة مثلى، ولكن بسبب الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية والناتجة على ذلك إطلاق البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي، لم يتم التحكم في معدلات التضخم بشكل جيد.

الخاتمة العامة

الخاتمة

يعتبر التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة و النامية، فهي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتهدف كل سياسة نقدية إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار.

ويعود سبب فشل السياسة النقدية في معالجة التضخم إلى عدم اقتران السياسات مع الأهداف لأن السياسة النقدية في فترة الدراسة كانت توسعية وتخدم السياسة المالية من أجل تمويل البرامج التنموية، ومن آثار السياسة المالية على السياسة النقدية، تزايد الإنفاق العام جعل المدخرات تزداد في البنوك التجارية ومنه التوسع النقدي، ومن أسباب الفشل أيضا التدرج في الأهداف لذلك نلاحظ أن السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية كانت موجهة بصفة رئيسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل(التقليل من البطالة) وأهملت هدف استقرار الأسعار، وتزايد الكتلة النقدية الخارجة عن النظام البنكي والتي يصعب على بنك الجزائر الرقابة عليها.

وعلى الجزائر التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي كبديل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والتي أهمها التضخم.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: صحة الفرضية الرئيسة القائمة "محدودية فعالية السياسة النقدية في التخفيض من معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك بسبب انعدام استقلالية البنك المركزي وعدم توافر سوق مالي نشط بالإضافة إلى ضعف دينامكية الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

الفرضية الثانية: صحة الفرضية الثانية المتمثل في " كان للتضخم أثر سلبي على المؤشرات الاقتصادية الكلية." وذلك من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي، عن طريق التأثير السلبي على الادخار وكذا العوائق التي تصادف المستثمرين عند بداية نشاطاتهم نتيجة ارتفاع الأسعار.

الفرضية الثالثة: صحة نسبية للفرضية الثالثة القائلة أن "تعتبر الصيرفة الإسلامية عن طريق الصكوك الإسلامية أحد البدائل في الجزائر لمعالجة ظاهرة التضخم، وذلك من خلال استقطاب المدخرات التي عجز بنك الجزائر عن مراقبتها."، نظرا لحجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي وأيضا لما تتميز به الصكوك المالية الإسلامية بانعدام الربا وتشجيع الاستثمار المنتج.

النتائج المتوصل إليها

1- تعتبر السياسة النقدية مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية هدفها هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق معدل نمو اقتصادي عال.

2- السياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلا في السياسات الاقتصادية، ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفير مجموعة من الشروط الهيكلية والظرفية، مثل تطور النظام المالي وخبرته في إدارة السيولة النقدية.

3- إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها السياسة النقدية بشكل فعال يتطلب تفعيل أدواتها المباشرة و غير المباشرة أهمها معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني الإجباري، سياسة السوق المفتوحة، ويختلف واقع هذه الأدوات بين الدول النامية والمتقدمة.

4- يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير التغيرات في معدلات التضخم.

5- التحديات والصعوبات التي تواجهها السياسة النقدية للسيطرة على هذا الهدف والقضاء على ظاهرة التضخم نهائيا في الجزائر، لهذا يتوجب التنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية الأخر.

6- ظهور أدوات جديدة للسياسة النقدية في الجزائر غير تلك المعروفة، هدفها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد.

7- إعطاء الصيرفة الإسلامية أهمية بالغة التي تعتبر كبديل للسياسة النقدية في معالجة التضخم.

الاقتراحات

من خلال ما سبق:

1. يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب التضارب التي تعرقل فعالية السياسة النقدية.
2. التقليل من الاستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية.
3. ضرورة التوجه نحو اقتصاد أفضل تقل فيه هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي محلي.

4. بالنسبة للسياسة النقدية يستوجب تفعيل الدور الحقيقي لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية، وإدارة أدواتها بشكل حقيقي من خلال تفعيل السوق المالي، وعدم جعلها أداة لإصدار النقدي المشجع للتضخم.
5. تهيئة المناخ الملائم لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة مع تزايد عدد البنوك الإسلامية مستقبلا.

آفاق البحث

لكي لا يعتقد الباحث بأنه قد أُلم بالموضوع وأُحيط به، فلا شك أن هناك نقائص كثيرة التي قد يحتويها هذا الموضوع سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، ولذلك يحتاج هذا الموضوع إلى البحث ودراسات أخرى أعمق لتغطية جوانب القصور فيه وإثرائه أكثر من خلال مواضيع أخرى، وعلى سبيل المثال نذكر منها:

- دور الصيرفة الإسلامية في مكافحة التضخم دراسة –حالة الجزائر–.
- أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة التضخم في الجزائر.
- أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة النقدية في الجزائر.

قائمة المراجع

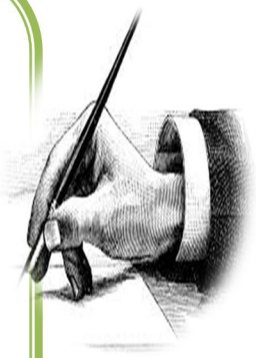

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

01- الكتب:

1. بن علي بلعزوز و أمحمد محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

2. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

3. بوطيبة فيصل، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

4. بوفاسة سليمان، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

5. البياتي طاهر فاضل وسماره ميرال روحي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.

6. حسين الوادي محمود وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

7. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

8. الربيعي رجاء، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

9. سامي الحلاق سعيد والعجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

10.السيد علي عبد المنعم وسعد الدين العيسى نزار، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

11.الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.

12.غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.

13.قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية –، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

14.كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، د ن، سوريا.

15.لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

16.مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية – البنوك التجارية– البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

17.محمد دعيس إسماعيل، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

18.هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

02- الأطروحات والمذكرات:

- **أطروحات دكتوراه:**

1. امحمد بن بار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) – دراسة تحليلية قياسية –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.

2. بالوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2013.

1. بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

2. بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.

3. جميلة وجدي ، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015- 2016.

4. حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

5. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

6. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

7. ساعد رقيق، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990-2005، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

8. شلوفي عمير، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

9. صالح الجلال أحمد محمد، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990- 2003)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

10. عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005.

11. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2013.

- **مذكرات ماجستير:**

1. منيرة العايبي، دراسة قياسية لبعض محددات معدل التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2014)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015-2016.
2. موساوي سلي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية – حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
3. ميمي جداييني، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2006/2005.

4. نويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 . 2011، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014/2013.
5. ولد الشيباني الشيخ أحمد، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيقي التوازنات الاقتصادية الكلبية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة موريتانيا–، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012.
6. ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

- **مذكرات ماستر:**

1. فايزة خليفي وخديجة شنافي، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية علي التضخم في الجزائر للفترة 1990–2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، 2014–2015.

2. نبيلة بلحوت وجميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000–2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016–2017.

03- المجلات:

1. إكرام بن عزة وفتحي بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر–، المجلة 03، العدد01، 2018/12/27.

2. بلقاسمي سمية، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر (2000–2014)، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

3. زهرة سيد أعمر ودحمان بن عبد الفتاح، اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001–2014، مجلة الحقيقة ، العدد41، 2017.

4. صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000– 2013، مجلة رؤى اقتصادية العدد السابع، ديسمبر 2014.

5. الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة(2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، سبتمبر 2017.

6. غربي أحمد، مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار-حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر.

7. ليلى معمري وعائشة سعدون، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة يحي فارس – المدية، العدد06، جوان 2016.

8. يوسف حميدي و آخرون، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة العدد 29-المجلد 2-2014.

04- المداخلات:

1. مصطفى عوادي، الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 07ديسمبر 2017.

05- التقارير:

1. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2008.

2. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.

3. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2012، سبتمبر 2013.

4. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.

5. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

06- القوانين والأوامر:

1. نظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440هـ موافق لـ 04نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، 9 ديسمبر 2018.

07- المواقع الإلكترونية:

1. بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz

2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2014، تاريخ الاطلاع: 27/05/2019www.bank-of-algeria.dz

3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2018، تاريخ الاطلاع: 27/05/2019www.bank-of-algeria.dz

4. موقع البنك الإسلامي: http://islamicbank.ly/ar/Definislamicbanking.html، تاريخ الاطلاع: 06/10 / 2019.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالتضخم والسياسة النقدية، وكذا دور هذه الأخيرة في معالجة التضخم، كما هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة التضخم في الجزائر والأثر الذي تركته أدوات الساسة النقدية في معالجتها، وتطرقت الدراسة أيضا إلى السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر من خلال أداة الاحتياطي القانوني واستحداث أدوات جديدة مثل استرجاع السيولة، والودائع المغلة للفائدة.

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية ضعيفة بسبب عدم دينامكية أدواتها الكمية، بالإضافة إلى تزايد حجم الكتلة النقدية M_2 طيلة فترة الدراسة، وذلك راجع إلى أثار التوسع المالي للحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة منذ سنة 2001، والتي خصص لها مبالغ مالية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الرقم القياسي للأسعار، السياسة الانكماشية.

Abstract :

The study aimed to clarify the various concepts related to inflation and monetary policy, as well as the role of the latter in the treatment of inflation. The study aimed to clarify the nature of inflation in Algeria and the impact of the instruments of monetary policy in dealing with them. The study also discussed the monetary policy applied by the Bank of Algeria through Legal reserve and the introduction of new instruments such as liquidity recapitalization and interest bearing deposits.

The study concluded that the monetary policy in Algeria is very weak due to the lack of dynamism of its quantitative instruments, in addition to the increase in the size of M2 during the period of study, due to the effects of the financial expansion of the government through the economic recovery programs implemented since 2001, Large amounts of money

Keywords: monetary policy, inflation, consumer price index, deflationary policy.